



مصلحة الجمارك المصرية
قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات
المعهد القومى للتدريب الجمرکي
المركز الإقليمي لمنظمة الجمارك العالمية
لمنطقة شمال افريقيا والشرق الآدنى والأوسط



المشغل الاقتصادي المعتمد "A.E.O"

برنامج التدريب الأساسي - حملة المؤهلات العليا "

٢٠٢٦/٢٠٢٥

A . E . O



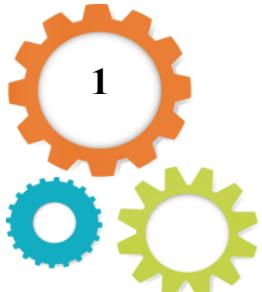
شكر وتقدير

تتقدم الإداره المركزية للمعهد القومى للتدريب الجمركي بخالص
الشكر والتقدير لمن ساهم وبذل الجهد والعطاء وقام بإعداد هذه

المادة :

"الاداره المركزية لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد "

N
C
T
I



الفهرس

الصفحة	الموضع	المقدمة
٤		إختصارات وردت بالدليل
٥		
٦	الباب الأول : معلومات عامة حول برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بما في ذلك مزايا صفة المشغل الاقتصادي المعتمد والاعتراف المتبادل	
٦	الفصل الاول : تعريف المشغل الاقتصادي المعتمد	
٧	أولاً : التعريف	
٨	ثانياً : المعايير العامة للاعتماد	
٩	ثالثاً : انواع الصفة وشروطها	
١٠	رابعاً : مرحلة الاعداد للحصول على الصفة	
١٢	الفصل الثاني : من يمكنه ان يصبح مشغل اقتصادي معتمد	
١٢	أولاً : من هو المشغل الاقتصادي	
١٢	ثانياً : من هو المشغل الاقتصادي المشارك في سلاسل امداد التجارة الدولية	
١٣	ثالثاً : من هم المتعاملين في سلاسل امداد التجارة الدولية	
١٥	رابعاً: مزايا المشغل الاقتصادي المعتمد	
١٩	خامساً: اتفاقيات / ترتيبات الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد	
١٩	سادساً: شعار المشغل الاقتصادي المعتمد	
٢٠	الباب الثاني : معايير منح الصفة والجوانب المختلفة لمتطلبات أمن وسلامة سلسلة الإمداد	
٢٠	الفصل الاول : عدم وجود انتهاكات جسيمة أو انتهاكات متكررة للتشريعات الجمركية والقواعد الضريبية وعدم سبق ادانته في جريمة تهريب جمركي ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.	
٢٠	أولاً : الانتهاكات الطفيفة	
٢١	ثانياً: الانتهاكات المتكررة	
٢٢	ثالثاً: الانتهاكات الجسيمة	
٢٤	الفصل الثاني : نظام الرقابة الداخلية	
٢٤	أولاً : مقدمة	
٢٤	ثانياً : حالة وجود نظام مرضي لإدارة السجلات التجارية وسجلات النقل	
٢٨	الفصل الثالث : ملاءة مالية مناسبة	
٢٨	أولاً : مقدمة	
٢٨	ثانياً : مصادر المعلومات	
٢٩	ثالثاً : التمويل من قرض من مؤسسة مالية	
٢٩	رابعاً : خطابات الدعم	
٣٠	خامساً : حالة المشغل الاقتصادي مقدم الطلب ويقل نشاطه عن ثلاثة سنوات	
٣١	الفصل الرابع : معايير الامن والسلامة المناسبة	
٣١	أولاً : مقدمة	
٣٢	ثانياً : امن المباني	
٣٣	ثالثاً : ضوابط الدخول المناسبة	
٣٤	رابعاً : امن البضائع	
٣٥	خامساً : امن شركاء العمل	
٣٥	سادساً : امن الموظفين	
٣٧	سابعاً : امن مقدمي الخدمات الخارجية	

ثامنا : برامج التوعية الامنية

تاسعا : مسئول الاتصال مع الجمارك

الباب الثالث : مراحل عملية الاعتماد الشاملة المتعلقة بكل من الجمارك والمشغلين الاقتصاديين

الفصل الاول : استلام الطلب وقبوله

الفصل الثاني : تحليل المخاطر وعملية الفحص والتدقيق "التحقق"

أولا : جمع وتحليل المعلومات

ثانيا : الشركات المتوسطة والصغيرة

ثالثا : تقييم وادارة مخاطر المشغل الاقتصادي

رابعا : تحليل وتقييم المخاطر الجمركية

خامسا : التحقق والفحص القائم على المخاطر

الباب الرابع: اتخاذ قرار منح الصفة بناء على ما تم جمعه من المعلومات

الفصل الاول : العوامل التي يجب وضعها في الاعتبار قبل اصدار القرار

أولا : مرحلة اتخاذ القرار

ثانيا : ابلاغ مقدم الطلب

ثالثا : التظلم من القرار

رابعا : المدة الزمنية لاصدار القرار

خامسا : تبادل المعلومات بين الجمارك والجهات المعنية الاخرى قبل اصدار القرار

الباب الخامس الجوانب المتعلقة بعمليات ما بعد منح الصفة من المراقبة وإعادة التقييم والتعديل والتتعليق والإلغاء.

الفصل الاول : المتابعة والمراقبة

أولا : المتابعة والمراقبة من قبل المشغل الاقتصادي لنفسه

ثانيا : المتابعة والمراقبة من قبل الجمارك

ثالثا : اعادة التقييم

رابعا : تعديل قرار منح الصفة

خامسا : تعليق الصفة

سادسا : الغاء الصفة "الشطب"

الباب السادس الجوانب الخاصة بالاعتراف المتبادل

الفصل الاول : اتفاقيات الاعتراف المتبادل

أولا : التعريف

ثانيا : خطوات الاعتراف المتبادل

ثالثا : التنفيذ والمتابعة لاتفاقية الاعتراف المتبادل

رابعا : فوائد الاعتراف المتبادل

خامسا: تنفيذ اتفاقيات الاعتراف المتبادل - كيف يمكن الاستفادة من هذه الاتفاقيات

سادسا: تعليق المزايا من جانب واحد

الباب السابع ملحقات الدليل الارشادي

ملحق (١) : نموذج طلب الاعتماد

ملحق (٢) : استبيان التقييم الذاتي SAQ

ملحق (٣) : شروط استيفاء المعايير العامة

الخاتمة

المقدمة

يتأسس مفهوم المشغل الاقتصادي المعتمد على إنشاء علاقة شراكة بين الجمارك والمجتمع التجاري ، وفقا لاطار عمل منظمة الجمارك العالمية لتأمين وتنوير سلاسل امداد التجارة الدولية "SAFE FoS" ويعتمد هذا المفهوم على شراكة الجمارك مع المشغل الاقتصادي ، ويجب أن تستند تلك الشراكة دائما إلى مبادئ الشفافية المتبادلة والمصداقية والعدل والمسؤولية . حيث تتوقع الجمارك من المشغل الاقتصادي المعتمد أن يلتزم ويعامل بما يتماشى مع التشريعات الجمركية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وأن يبلغ الجمارك بأية صعوبات قد يواجهها في الالتزام بتلك التشريعات ، وعلى الجانب الآخر تقوم الجمارك بتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للمشغل الاقتصادي المعتمد لتحقيق ذلك.

ان الغرض من هذا الدليل التدريبي هو ضمان فهم مشترك لكل من موظفي الجمارك والمجتمع التجاري "المشغلين الاقتصاديين" وكذلك الجهات الحكومية الشريكة والجهات الدولية المعنية ، وتوفير أداة لتسهيل التطبيق الصحيح والمنسق من قبل جمهورية مصر العربية والبلدان الأخرى الشريكة في اتفاقيات الاعتراف المتبادل للأحكام القانونية والضوابط المتعلقة بالمشغل الاقتصادي المعتمد . ويشكل هذا الدليل وثيقة واحدة تغطي جميع الأدوات الرئيسية المستخدمة في تطبيق وإدارة برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد. ويجري تحديث هذا الدليل على أساس منتظم ليعكس التطورات التي تطرأ في الاجراءات والتشريعات في هذا الملف ، ولتشمل ايضا الخبرة العملية المكتسبة حتى الان اضافة الى أفضل الممارسات الدولية المكتسبة .

اختصارات وردت بالدليل

الاختصار	معناه
WCO	منظمة الجمارك العالمية
AEO	المشغل الاقتصادي المعتمد
EOS	نظام المشغل الاقتصادي
TIN	الرقم التعريفي للمتعامل
ICA	كود دولة اصدار الرقم التعريفي للتجار
WCO SAFE	اطار منظمة الجمارك العالمية لامن لمعايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية
SAQ	استبيان التقييم الذاتي
AEO- MRA	اتفاقية الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد
ICAO	منظمة الطيران المدني الدولي
ISO	منظمة المعايير الدولية
ISO/PAS	منظمة المعايير الدولية / المواصفات العامة المتاحة
IMO	المنظمة البحرية الدولية
RBA	التدقيق القائم على المخاطر
LSE	مؤسسة واسعة النطاق
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
OJ	الجريدة الرسمية

"الباب الاول"

معلومات عامة حول برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بما في ذلك مزايا صفة المشغل الاقتصادي المعتمد والاعتراف المتبادل

الفصل الاول : المشغل الاقتصادي المعتمد :

تمهيد

في عام ٢٠٠٥ قامت منظمة الجمارك العالمية بإقرار "إطار عمل المنظمة لتأمين وتسهيل سلاسل إمداد التجارة الدولية" WCO SAFE Framework الذي يقوم على المحاور التالية :

- أ. تعاون المصالح الجمركية في الدول الأعضاء مع بعضها البعض .
- ب. تعاون بين ادارات الجمارك في كل دولة مع القطاع الخاص بتلك الدولة .
- ج. تعاون الجمارك مع الجهات الحكومية المحلية والدولية في هذا الشأن - ويقدم إطار عمل المنظمة "WCO SAFE Framework" دليلاً كاملاً للمحاور والمعايير التي يتم من خلالها تأمين وتسهيل حركة التجارة الدولية عبر سلسلة الإمداد عن طريق تطبيق آليات تعاون بين الجمارك مع الجمارك - والجمارك مع القطاع الخاص وتم إضافة محور آخر وهو تعاون الجمارك مع الجهات الحكومية الأخرى والجهات الحكومية مع بعضها البعض .
- ومواكبة لتلك التوجهات الدولية ، قامت مصلحة الجمارك المصرية في عام ٢٠٠٥ بإنشاء برنامج التزام جمركي باسم خدمة كبار العملاء ، وكانت تقتصر على كبار المستوردين ، وفي عام ٢٠١٣ تم تطوير خدمة كبار العملاء لتصبح برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد "AEO مصر" بصدور قرار وزير المالية رقم ٤ لسنة ٢٠١٣ يتضمن إجراءات ومعايير تتوافق مع إطار عمل المنظمة "WCO SAFE Framework" ومعايير اتفاقية تسهيل التجارة ومعايير الجهات والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة .

أولاً : تعريف المشغل الاقتصادي :

يمكن تعريف المشغل الاقتصادي المعتمد بأنه كل طرف يشارك في سلسلة امداد التجارة الدولية مهما كان دوره (مصدر - مستورد - مستخلص - ناقل - مرحل بضائع - مشغل محطة تداول حاويات - صاحب مستودع ... الخ) ويخضع في نشاطه لتشريع الجمارك وتم إعتماده من مصلحة الجمارك بناء على طلب منه كشريك لها في منظومة تامين وتنسيق سلسلة تزويد التجارة الدولية من خلال إلتزامه بالقوانين واللوائح المحلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وبمعايير إطار عمل منظمة الجمارك العالمية .

ووفقاً للمادة ٩٠ من قانون الجمارك المصري الصادر برقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ فقد نصت على "يجوز للمصلحة أن ترخص بالعمل بنظام المشغل الاقتصادي المعتمد باعتباره طرفاً في سلسلة امداد التجارة الدولية سواء كان منتجاً أو مصدرأً أو مستورداً أو مخلصاً أو ناقلاً أو شاحناً أو مستودعاً وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط اللازم توافرها للترخيص بالعمل بهذا النظام، كما تحدد المزايا التي يتمتع بها المشغل المرخص له بهدف تيسير الإفراج عن رسائله الواردة والصادرة." ويعتبر هذا المشغل الاقتصادي موثقاً به من خلال عملياته المتعلقة بالجمارك ، وبالتالي يحق له التمتع بالمزايا في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

ملاحظات : وفقاً لهذا الدليل فإن

- مصطلح "مشغل اقتصادي" = مصطلح "معامل مع الجمارك".
- أما مصطلح "مشغل اقتصادي معتمد" = مصطلح "عضو معتمد ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد".
- برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد متاح لجميع المشغلين الاقتصاديين ، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبغض النظر عن دورهم في سلاسل إمداد التجارة الدولية .
- وكذلك لا يوجد إلزام قانوني على المشغلين الاقتصاديين ليصبحوا مشغلين اقتصاديين معتمدين ، فهي مسألة اختيارية للمشغلين بناء على نموذج أعمالهم ونشاطهم المحدد .
- كما لا يوجد أي إلزام قانوني على المشغل الاقتصادي المعتمد بأن يطلب من شركائه التجاريين الحصول على صفة المشغل الاقتصادي المعتمد.

أهداف برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد :

١. إقامة علاقة شراكة بين الجمارك والقطاع الخاص متمثلة في الشركات فائقة الالتزام للحصول على مزايا تحفيزية للالتزام الطوعي
٢. خفض زمن الإفراج عن شحنات الشركات أعضاء البرنامج لاقل زمن ممكن
٣. توحيد المعاملة الجمركية على مستوى جميع المنافذ والموانئ مثل الصنف - السعر - الاعفاء)

٤. زيادة التعاون مع الجهات الرقابية الأخرى كشريك مؤثر في زمن الافراج والرقابة لزيادة تدفق حركة تداول البضائع الواردة والصادرة
٥. دعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم المصدرین بتيسير اجراءات التصدير .
٦. تطبيق احدث نظم تأمين البضائع من خلال تطبيق نظم ادارة المخاطر (المسارات) .
٧. تطبيق مبدأ العدالة في منح المزايا بالتنوع في احجام الشركات : (متعددة الجنسيات - ضخمة - متوسطة - صغيرة) .

ثانياً : المعايير العامة لمنح الشهادة او الصفة " الاعتماد":

وفقاً للمادة ٣٤٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المصري ..يشترط لمنح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد أن يكون طالب الاعتماد " المشغل الاقتصادي " مستوفياً الشروط الآتية:

- أ. أن يتخذ طالب الاعتماد شكل شركة.
- ب. أن يقر بالاطلاع على التشريعات والنماذج والمستندات الخاصة ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد الصادرة عن المصلحة.
- ج. عدم وجود أي مخالفة جسيمة أو انتهاكات متكررة للتشريعات الجمركية والقواعد الضريبية خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقدم بطلب الاعتماد.
- د. عدم سبق إدانته في جريمة تهريب جمركي خلال السنوات الخمس السابقة على تاريخ التقدم بطلب الاعتماد، مالم يكن قد رد إليه اعتباره.
- هـ. توفر الملاعة المالية للمشغل الاقتصادي، بحسب طبيعة وخصائص النشاط، وبما يحقق الوفاء بالالتزامات.
- وـ. ان يكون مطبق لنظام رقابة داخلية يشمل إدارة السجلات التجارية، والمحاسبية، واللوجستية وفقاً للقواعد الجمركية المعمول بها، وبما يحقق إحكام الرقابة الجمركية عليها.
- زـ. فيما يتعلق بالاعتماد في القائمة الفضية " صفة تبسيطات جمركية " AEOC، توفر المعايير العملية والكافحة أو المؤهلات المهنية المرتبطة مباشرة بالنشاط محل الاعتماد.
- حـ. فيما يتعلق بالاعتماد في القائمة الذهبية " صفة تبسيطات والامن والسلامة " AEocs، توفر معايير الأمن والسلامة المناسبة، والتي تعتبر مستوفاه عندما يثبت مقدم الطلب أنه يحتفظ بالتدابير المناسبة لضمان أمن وسلامة سلسلة التوريد الدولية بما في ذلك مجالات السلامة المادية وضوابط الوصول والعمليات اللوجستية والتعامل مع أنواع معينة من السلع والموظفين وتحديد شركائه في العمل.

ويتم التتحقق من استيفاء الشروط المنصوص عليها في البنود من (أ) إلى (ح) من هذه المادة وفقاً للضوابط والنماذج التي يصدر بها قرار من رئيس المصلحة، على ان يؤخذ في الاعتبار الخصائص

المحددة للمشغلين الاقتصاديين، ولاسيما المشروعات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة الناشئة وذلك عند فحص استيفاء تلك المعايير والشروط خاصة ما يتعلق بمدة مزاولة النشاط.

ثالثاً : أنواع الصفة وشروطها :

في إطار توحيد وتعزيز التيسيرات المنوحة للشركات المنضمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد يتم منح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد طبقاً لنوع الصفة ويتم التحقق من إعتماد المتعامل في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من خلال الرقم التعريفي للمتعامل (رقم التعامل TIN) وظهور عبارة أمامه على شاشة " نافذة " تدل على انه مشغل معتمد ونوع الصفة " نوع القائمة " كما يلي :

- أ. صفة تبسيطات جمركية (القائمة الفضية AEOc)**
 - ب. صفة التبسيطات والأمن (القائمة الذهبية AEOc+s)**
- ونوضح فيما يلي شروط كل قائمة :

أ- صفة التبسيطات الجمركية – (القائمة الفضية AEOc) :

فيمما يتعلق بالاعتماد في القائمة الفضية (التبسيطات الجمركية) يتشرط توافر المعايير الآتية:

١. أن يتخذ طالب الاعتماد شكل شركة اموال او أشخاص .
٢. أن يقر بالاطلاع على التشريعات والنماذج والمستندات الخاصة ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد الصادرة عن المصلحة .
٣. عدم وجود أي مخالفة جسيمة أو انتهاكات متكررة للتشريعات الجمركية والقواعد الضريبية خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقدم بطلب الاعتماد، بما في ذلك عدم وجود سجل للجرائم الجنائية الخطيرة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي خلال الثلاث سنوات السابقة لتاريخ التقدم بطلب الاعتماد.
٤. عدم سبق إدانته في جريمة تهريب جمركي خلال السنوات الخمس السابقة على تاريخ التقدم بطلب الاعتماد، مالم يكن قد رد إليه اعتباره.
٥. توفر الملاعة المالية للمشغل الاقتصادي، بحسب طبيعة وخصائص النشاط، وبما يحقق الوفاء بالالتزامات.
٦. ان يكون مطبق لنظام رقابة داخلية يشمل إدارة السجلات التجارية ، والمحاسبية، واللوجستية وفقاً للقواعد الجمركية المعمول بها، وبما يحقق أحكام الرقابة الجمركية عليها.
٧. توفر المعايير العملية والكافعة أو المؤهلات المهنية المرتبطة مباشرة بالنشاط محل الاعتماد.

ب- صفة التبسيطات والأمن – (القائمة الذهبية AEOc+s) :

يرتبط مفهوم المشغل الاقتصادي المعتمد بتلك القائمة ارتباطاً وثيقاً بإدارة سلسلة الإمداد. و يمكن للمشغلين الذين يتعاملون مع البضائع الخاضعة للرقابة الجمركية أو التعامل مع البيانات المتعلقة بالجمارك فيما يتعلق بهذه السلع التقدم بطلب للحصول على القائمة الذهبية .

فيما يتعلق بالاعتماد في القائمة الذهبية (التبسيطات والأمن) يشترط توافر المعايير الآتية:

١. أن يتخذ طالب الاعتماد شكل شركة أموال أو أشخاص .
 ٢. أن يقر بالاطلاع على التشريعات والنماذج والمستندات الخاصة ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد الصادرة عن المصلحة.
 ٣. عدم وجود أي مخالفة جسيمة أو انتهاكات متكررة للتشريعات الجمركية والقواعد الضريبية خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقدم بطلب الاعتماد؛ بما في ذلك عدم وجود سجل للجرائم الجنائية الخطيرة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي خلال الثلاث سنوات السابقة لتاريخ التقدم بطلب الاعتماد.
 ٤. عدم سبق إدانته في جريمة تهريب جمركي خلال السنوات الخمس السابقة على تاريخ التقدم بطلب الاعتماد، مالم يكن قد رد إليه اعتباره.
 ٥. توفر الملاعة المالية للمشغل الاقتصادي، بحسب طبيعة وخصائص النشاط، وبما يحقق الوفاء بالالتزامات.
 ٦. ان يكون مطبق لنظام رقابة داخلية يشمل إدارة السجلات التجارية ، والمحاسبية، واللوجستية وفقاً للقواعد الجمركية المعمول بها، وبما يحقق أحكام الرقابة الجمركية عليها.
 ٧. توفر المعايير العملية والكافأة أو المؤهلات المهنية المرتبطة مباشرة بالنشاط محل الاعتماد.
 ٨. توفر معايير الأمن والسلامة المناسبة، والتي تعتبر مستوفاه عندما يثبت مقدم الطلب أنه يحتفظ بالتدابير المناسبة لضمان أمن وسلامة سلسلة التوريد الدولية بما في ذلك مجالات السلامة المادية وضوابط الوصول والعمليات اللوجستية والتعامل مع أنواع معينة من السلع والموظفين وتحديد شركائه في العمل.
- ويتم الاعتراف بالمشغل الاقتصادي المعتمد بقائمة التبسيطات والأمن (AEOCs) من قبل مصلحة الجمارك في جمهورية مصر العربية والدول الأخرى الشريكة في اتفاقيات الاعتراف المتبادل وفقاً لاحكام المادة (٣٤٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك

رابعاً : مرحلة الإعداد للحصول على الصفة:

إن إعداد طلب المشغل الاقتصادي المعتمد - بالإضافة إلى الحصول على الصفة والإحتفاظ بها - عملية تستغرق وقتاً طويلاً. والإعداد الشامل هو مفتاح النجاح. لذلك من المتوقع أن يكون مقدم الطلب الذي يريد أن يصبح مشغل اقتصادي معتمد رقيباً على أعماله.

وهذا يعني أنه اعتماداً على نوع صفة المشغل الاقتصادي المعتمد الذي تم التقدم بطلب للحصول عليها وأنشطة أعمال الشركة ونموذج أعمالها، يجب أن يكون لدى الشركة تدابير تنظيمية مناسبة في المجالات المتعلقة بمعايير المشغل الاقتصادي المعتمد، بهدف ضمان إمكانية تحديد المخاطر المرتبطة بأنشطته الجمركية وتجنبها و / أو تقليلها.

لفهم ما تعنيه الجمارك بهذا بشكل أفضل ولتسريع العملية ، فإن استخدام "استبيان التقييم الذاتي SAQ" يكون إلزاميا. ويعتبر استبيان التقييم الذاتي أداة هامة جدا لتنظيم إعداد المشغل الاقتصادي لملف التقديم للبرنامج ، ولتحديد الوحدات التنظيمية داخل المشغل المراد منحه الصفة وفهم ضرورة الإعداد اللازم. من أجل التعاون الوثيق بين برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد ومقدم الطلب ، يوصى بالتواصل مع البرنامج في مرحلة مبكرة والحفاظ على هذا التواصل حتى بعد عملية تقديم الطلب ويمكن أن يساعد ذلك في تجنب سوء الفهم من كلا الجانبين ويقدم الدعم في حالة ظهور أي استفسارات.

باختصار ، قبل التقديم الرسمي للطلب ، يوصى المشغل الاقتصادي ضروريا بما يلى:

- ١- التواصل مع برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد
- ٢- تحديد نوع الصفة او الشهادة المطلوب الاعتماد بها ،
- ٣- تخصيص موظف مختص من الشركة ليكون "نقطة اتصال" يكون مسؤولا عن الطلب للتواصل مع البرنامج والرد على الاستفسارات ،
- ٤- استيفاء المطلوبات في استبيان التقييم الذاتي SAQ بدقة ويتأكد المسؤولين في الشركة أن جميع الأشخاص / والإدارات ذات الصلة داخل الشركة يشاركون في استيفاء ردود هذا البيان كل في تخصصه .
- ٥- بالإضافة إلى ذلك ، من الضروري التأكد من أن إدارة الشركة تدعم مفهوم المشغل الاقتصادي المعتمد وانها على استعداد للتعاون مع الجمارك في تأمين سلاسل الإمداد لديها حتى تستمر في الحصول على تيسيرات ومزايا البرنامج .

الفصل الثاني

من يمكنه أن يصبح مشغل اقتصادي معتمد؟

تنص المادة ٣٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك على انه " تمنح المصلحة صفة المشغل الاقتصادي المعتمد لأي طرف مشارك في سلسلة إمداد التجارة الدولية، سواء كان نشاطه صناعياً أو تجاريأً أو خدمياً، في الاستيراد أو التصدير أو الخدمات اللوجستية للبضائع ويشارك في سياق عمله في أنشطة يغطيها التشريع الجمركي وذلك بناء على طلب يقدم منه، وطبقاً لنشاطه المدون برقم التسجيل الضريبي والكائن بجمهورية مصر العربية، ويصدر بنموذج طلب الاعتماد قرار من رئيس المصلحة". ومن هنا نجد أنه لابد من توافر الشرطين الاساسين حتى يتمتع بصفة المشغل الاقتصادي المعتمد حيث لابد:

- ١- أن يكون مشغل اقتصادي متتعامل مع الجمارك وله تعاملات او شحنات .
- ٢- أن يكون مشغل اقتصادي له مقر في جمهورية مصر العربية .

أولا : من هو "المشغل الاقتصادي"؟

"المشغل الاقتصادي يعني: اي طرف في سلسلة الإمداد الدولية سواء كان مستورداً او مصدر او مختصاً جمركياً او ناقلاً او مقدم خدمات لوجستية او منسق نقل ومجمع بواصل او مشغل لمستودع جمركي والذي يتعامل ويقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة بالتجارة الدولية .

مرة أخرى ، يشير تعريف "المشغل الاقتصادي" إلى شرطين رئисيين. يجب أن يكون مقدم الطلب "شركة" ويجب أن يشارك في الأنشطة التي تغطيها التشريعات الجمركية.

و عملاً بالمادة ٣٤٠ تمنح المصلحة صفة المشغل الاقتصادي المعتمد لأي طرف مشارك في سلسلة إمداد التجارة الدولية، سواء كان نشاطه صناعياً أو تجاريأً أو خدمياً، ويشارك في سياق عمله في أنشطة يغطيها التشريع الجمركي وذلك بناء على طلب يقدم منه، وطبقاً لنشاطه المدون برقم التسجيل الضريبي والكائن بجمهورية مصر العربية يشارك في الأنشطة التي تغطيها التشريعات الجمركية

ثانيا : من هو المشغل الاقتصادي المشارك في الأنشطة المتعلقة بالجمارك؟

ان الجانب الآخر الذي يجب مراعاته عند تحديد ما إذا كان مقدم الطلب هو "مشغل اقتصادي" وما إذا كان نشاطه الاقتصادي "مشمولاً في التشريعات الجمركية" من عدمه .

وبالتالي لا يجوز قبول طلبات الحصول على صفة مشغل اقتصادي معتمد إلا من مشغل اقتصادي تكون أعماله تتضمن أنشطة تغطيها التشريعات الجمركية. واستناداً إلى هذا التعريف، هناك عدد من الحالات التي لا يستطيع فيها المشغل الاقتصادي التقدم بطلب للحصول على صفة المشغل الاقتصادي المعتمد لأنه لا يشارك في الأنشطة الجمركية، على سبيل المثال:

- مورد مصرى يوزع فقط السلع المفروج عنها نهائياً فى السوق المحلى وبوردها لصانع مصرى ؟

- ناقل لا ينقل سوى البضائع المفرج عنها نهائيا في السوق المصري والتي لا تخضع لأي نظام جمركي آخر داخل الإقليم الجمركي لجمهورية مصر العربية ؟

- صانع ينتج سلعا فقط للسوق الداخلية لجمهورية مصر العربية ويستخدم مواد خام من السوق المصري سبق الإفراج عنها نهائيا؟

- إستشاري جمركي يقوم فقط بالتشاور او إبداء الرأي في المسائل الجمركية.

ثالثا : من هم المتعاملين "المشغلين" الاطراف فى سلاسل الإمداد الدولية ؟

تمثل سلسلة الإمداد الدولية الشاملة من منظور جمركي على سبيل المثال العملية بدءا من تصنيع البضائع الموجهة للتصدير حتى تسليم البضائع إلى المشتري في إقليم جمركي آخر . وسلسلة الإمداد الدولية ليست كيانا منفصلا يمكن تحديده . وهي تتالف من مشغلين اقتصاديين يمثلون مختلف قطاعات التجارة . وفي بعض الحالات ، يكون جميع المشغلين الاقتصاديين معروفين وقد توجد علاقة طويلة الأجل ، بينما في حالات أخرى قد يتغير المشغلون الاقتصاديون بشكل متكرر أو قد يكونون مرتبطين تعاقديا فقط في عملية أو شحنة واحدة . ومن وجها النظر التشغيلية ، فإن الإشارة إلى "سلسلة الإمداد" بدلا من "سلسلة الإمداد" أفضل ، مما يعني أن أي مشغل اقتصادي قد يشارك ليس فقط في سلسلة إمداد نظرية واحدة ولكن في العديد من سلاسل الإمداد ، فكل شحنة يتم التعامل معها هي سلسلة إمداد .

في الممارسة العملية ، يمكن أن يكون للعديد من الشركات أكثر من دور واحد في سلسلة إمداد معينة وعليه أكثر من مسؤولية واحدة تتعلق بهذه الأدوار (على سبيل المثال ، يمكن لمنسق الشحن F.F أيضا أن يعمل كمخلص جمركي). لذلك فمن المهم عند التقدم بطلب للحصول على صفة AEO يجب على مقدم الطلب التأكد من أن طلبه يتضمن الأنشطة المتعلقة بالجمارك داخل سلسلة الإمداد الدولية وتحديد النشاط المراد الاعتماد به .

أنواع المتعاملين ومسؤولياتهم المختلفة في سلسلة الإمداد الدولية ، ذات الصلة من منظور جمركي والتي يمكن أن يتقدموا بطلب للحصول على صفة AEO هي ما يلي:

(أ) المصدر :Exporter

لأغراض المشغل الاقتصادي المعتمد يعني بالمصدر،:

من يقوم بانتاج البضائع أو شرائها وتصديرها باسمه إلى دولة أخرى، أو هو الذي يقوم بمزاولة التصدير بشرط أن يكون أسمه مقيداً في السجل المعد لذلك سواء كانت شركة مساهمة أو مؤسسة عامة أو أفراد أو الشركات التي تتوافر فيها الشروط التي يصدر بها بقرار من وزير التجارة.

يمكن أن تشمل مسؤولية المصدر في سلسلة الإمداد الدولية ما يلي:

- صحة بيان التصدير وتقديمه في الوقت المناسب.

- تقديم إقرار تصدير مع متطلبات البيانات المنصوص عليها.

- تطبيق إجراءات التصدير القانونية وفقاً للقواعد الجمركية، بما في ذلك قواعد السياسة التجارية للدولة وإجراءات الحظر والتقييد، وغيرها.

- ضمان أمن وسلامة توريد البضائع إلى الناقل أو منسق الشحن أو المخلص الجمركي.

ب) مرحل البضائع Freight Forwarder

ينظم منسق الشحن نقل البضائع في التجارة الدولية نيابة عن المستورد أو المصدر - شخص آخر في بعض الحالات - وقد يعمل منسق الشحن كناقل ويصدر عقد النقل الخاص به ، على سبيل المثال " بوليصة الشحن " ويقوم أيضاً بتجميع البواص . ويمكن أن يشمل نشاط منسق الشحن: الحصول على المستندات وفحصها وإعدادها لتلبية المتطلبات الجمركية .

من ضمن مسؤوليات مرحل البضائع في سلسلة الإمداد الدولية ما يلي :

- تطبيق القواعد المتعلقة بإجراءات ومستندات النقل.

- ضمان سلامه وآمان نقل البضائع.

- القيام بتطبيق القواعد المتعلقة بالتسجيل المسبق للشحنات ACI وفقاً للتشريعات الجمركية .

ج) أصحاب المستودعات ومشغلو مراافق التخزين الأخرى :

صاحب المستودع هو الشخص المرخص له بتشغيل مستودع جمركي أو الشخص الذي يدير منشأة تخزين مؤقتة أو مراافق منطقة حرة .

يمكن أن تشمل مسؤولية مشغل المستودع في سلسلة الإمداد الدولية ما يلي:

- ضمان الحفاظ على البضائع أثناء وجودها في مستودع جمركي أو في مخزن مؤقت، مع وجود إجراءات مناسبة لضمان عدم إخراجها من الإشراف الجمركي والوفاء بالالتزامات الأخرى التي تنشأ عن تخزين البضائع المشمولة بإجراءات التخزين الجمركي أو قواعد التخزين المؤقت؛

- الالتزام بالشروط الخاصة المحددة في الإذن للمستودع الجمركي أو لمرفق التخزين المؤقت؛

- توفير حماية كافية لمنطقة التخزين ضد أي اقتحام خارجي؛

- توفير حماية كافية ضد وصول أي شخص غير مصرح له إلى البضائع واستبدالها أو العبث بها.

د) المخلص الجمركي :

كل شخص طبيعي أو معنوي مرخص له من المصلحة بالقيام بإعداد البيان الجمركي وتوقيعه وتقديمه للجمارك، وإتمام إجراءات نائباً عن صاحب البضاعة.

يمكن أن تشمل مسؤولية المخلص الجمركي في سلسلة الإمداد الدولية ، على ما يلي :

- تطبيق الأحكام الازمة وفقاً للقواعد الجمركية المحددة لصاحب الشأن أو من ينوبه ، لوضع البضائع تحت إجراء جمركي

- مسؤول عن صحة البيان الجمركي وتقديمه في الوقت المناسب.

هـ) الناقل:

هو مالك وسيلة النقل والمنوط به تشغيلها وإدارتها، أو هو الشخص الذي يقوم بالنقل بنفسه أو بواسطة من ينوب عنه بموجب عقد النقل مقابل أجر سواء كان الناقل مالكاً لوسيلة النقل أو مستأجرًا لها.

يمكن أن تشمل مسؤولية الناقل في سلسلة الإمداد الدولية ، على ما يلي:

- ضمان الأمن و السلامة لنقل البضائع أثناء وجودها في عهدة الناقل، و خاصة تجنب الوصول غير المصرح به إلى وسائل النقل والبضائع التي يتم نقلها والعبث بها؛

- تقديم وثائق النقل في الوقت المناسب وفقا لما يقتضيه القانون ؛

- تطبيق الإجراءات القانونية الازمة وفقا لقانون الجمارك ؛

- القيام، عند الحاجة، بتطبيق القواعد المتعلقة بالتسجيل المسبق للشحنات ACI وفقا للتشريعات.

و) المستورد:

هو الشخص الذي يجب سلع إلى داخل جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى الدائرة الجمركية وتسجيل البيان الجمركي للافراج النهائي عنها.

يمكن أن تشمل مسؤولية المستورد في سلسلة الإمداد الدولية ، على ما يلي :

- مسؤول في تعامله مع السلطات الجمركية عن تحديد معاملة أو استخدام معتمد من الجمارك للبضائع المعروضة على الجمارك؛

- مسؤول عن صحة الإقرار وأنه سيتم تقديمه في الوقت المناسب ؛

- قد يكون المستورد هو الشخص الذي يقدم الإقرار المختصر و يكون مسؤول عن التطبيق الصحيح لقواعد الإقرارات المختصرة ؛

- تطبيق الإجراءات القانونية الازمة وفقا لقواعد الجمارك ذات الصلة باستيراد البضائع ؛

- تطبيق السياسة التجارية وإجراءات الحظر والتقييد؛

- ضمان أمن و سلامة استلام البضائع و تجنب الوصول غير المصرح به إلى البضائع والعبث بها.

ز) مشغلون آخرون ، على سبيل المثال ، شركات تداول الحاويات ، وعمال الشحن والتغليف وتعبئة البضائع.

رابعا : مزايا المشغل الاقتصادي المعتمد :

يتم منح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد لمقدم الطلب، بعد مراجعة شاملة لنشاطه التجاري، وليس لشريكه التجاريين. وتعلق حالة المشغل الاقتصادي المعتمد المنوحة بالمشغل الاقتصادي نفسه وتنطبق

على أنشطته التجارية الخاصة وهو الوحيد الذي يحق له الحصول على المزايا.

يتم الاعتراف بصفة المشغل الاقتصادي المعتمد في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية والدول الأخرى الشريكة في اتفاقيات الاعتراف المتبادل وفقاً للمادة (٣٤٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك..

تعد مزايا المشغل الاقتصادي المعتمد جزءاً لا يتجزأ من التشريع المصري الذي يحكم وضع المشغل الاقتصادي المعتمد.

يتم ذكر مزايا AEO ، اعتماداً على نوع الصفة ، أدناه.
ولتمكين الجمارك من تقديم هذه المزايا، يجب على المشغل الاقتصادي المعتمد التأكيد من الإقرار عن رقم التسجيل الضريبي للجمارك.

أ- المزايا وأسس منحها

في إطار توحيد وتعزيز التيسيرات المنوحة للشركات المنضمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد يتم منح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد طبقاً لنوع الصفة والنشاط المعتمد ، ويتم التحقق من إعتماد المتعامل في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من خلال رقم التعامل الخاص به وظهور عبارة أمامه على شاشة "نافذة" تدل على نوع الاعتماد" نوع الصفة" كما يلي :

١. صفة تيسيرات جمركية (القائمة الفضية) AE0c

٢. صفة التيسيرات والأمن (القائمة الذهبية) AE0c+S

ويتم منح المزايا والتيسيرات المقررة والمبينة بالمادة ٣٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ وكذلك المزايا المجمعه في منشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢٠٢٢/٧٦ وذلك وفقاً لنوع القائمة المدرج بها ونوع النشاط وعلى أساس نظم إدارة المخاطر للشركات المنضمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد على النحو المبين بالجدول التالي:

رمز النشاط الحاصل على التيسيرات : (س)مستورد،(ص) مصدر،(خ) مستخلص،(ع) مستودع خاص

نوع القائمة		المزايا التي يحصل عليها المشغل الاقتصادي المعتمد
التبسيطات والأمن (ذهبية)	تبسيطات جمركية (فضية)	
التنوع في كافة مراحل الإجراءات الجمركية بما يلى :		
✓	✓	١ او لوية مد صلاحية الرقم التعريفي للشحنة (ACID).
✓	✓	٢ او لوية تسجيل الشحنة و جميع مراحل الإفراج بشكل تلقائي على النظام الآلي بالمراكز اللوجستية و ذلك من خلال ظهور رقم العميل المعتمد و رقم شهادته الجمركية بعلامة او لون مميز في كل المراحل و الشاشات على نافذة لسرعة التعامل مع الشهادة للتعرف عليه انه عضو بالبرنامج
✓	✓	٣ او لوية الفحص الفعلى (المعاينة الجمركية) في حالة خضوع الشحنة للفحص الفعلى .
✓	✓	٤ او لوية إتمام الإجراءات الجمركية (الصادر - الوارد) خارج الموانئ بمقر المشغل الاقتصادي المعتمد بالتنسيق مع الجمرك المختص (س - ص - ع - خ : في حال العمل على شحنة عميل معتمد)
✓	✓	٥ او لوية التنوع بمعاملة تفضيلية (أولوية الدور) فيما يخص الإجراءات الخاصة بالجهات الحكومية الأخرى المعنية في ضوء بروتوكولات التعاون التي تم ابرامها مع كل من الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، الهيئة القومية لسلامة الغذاء، هيئة الدواء المصرية، مصلحة الرقابة الصناعية وما يستجد من جهات.
✓	✓	٦ او لوية استرداد وتسوية المبالغ المطلوب بردها وفقاً لقانون الجمارك لأنحصار التنفيذية سواء بالموقع الجمركي أو طرف إدارات السماح المؤقت وإدارة الدروب.
✓	✓	٧ التزام جمارك التصدير بسرعة موافاة جمارك الارسال بتمام التصدير للرسالة المصدرة الخاصة

		بمشغل اقتصادي معتمد بطريقة الكترونية (فور ميكنة الصادر) او بالبريد السريع على نفقة الشركة إذا رغبت في ذلك. (ص - خ : في حال العمل على شحنة عميل معتمد)	
✓	✓	أولوية التمتع بميزة المصدر المعتمد "Approved Exporter" لدى الجهات المعنية	٨
مما يلي: تخصص لشركات المشغل الاقتصادي المعتمد للاستفادة من المزايا التي يمنحها برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من المصلحة			
✓	✓	لجنة جمركية بالمراكيز اللوجستية لإنتهاء الإجراءات الجمركية للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين لتسريع إجراءات الإفراج	٩
✓	✓	منسق جمركي (مدير حساب) بالبرنامج للتعامل مع ملف المشغل الاقتصادي المعتمد في تعاملاته ومده بالمنشورات. (س - ص - ع - خ)	١٠
✓	✓	منسق عمليات "مراقب شحنات"تابع للبرنامج (منظومة حل مشاكل الشحنات) للتواصل مع المراكز والموقع الجمركي ومتابعة لازالة اي معوقات لسرعة الإفراج وتمنع المشغل الاقتصادي المعتمد بمزايا البرنامج.	١١
كما يتمتع المشغل الاقتصادي المعتمد بالمزايا والتيسيرات الآتية:-			
✓	✓	نسبة أكبر من المسار الأخضر للشحنات من خلال خفض نسبة الفحص الفعلي للرسائل (المسار الأحمر) وفقاً لنوع القائمة وما تقرره نظم إدارة المخاطر.	١٢
✓	✓	تطبيق ميزة (الشحنات السريعة) على شحنات الشركات أعضاء برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد شريطة أن يحمل المستورد صفة مشغل اقتصادي معتمد ساري، و اختيار المستورد أو وكيله الإفراج تحت نظام التخلص المسبق بمجرد شحن البضاعة من ميناء التصدير وقبل وصول الشحنات	١٣
✓	✓	استكمال الإجراءات الجمركية للإفراج عن الشحنات بعد مواعيد العمل الرسمية.	١٤
✓	✓	عقد دورات لتنقيف موظفي المشغلين الاقتصاديين المعتمدين لإمدادهم بكافة التطورات والتغيرات ذات الصلة بالعمل الجمركي، والحصول على المنشورات التي تصدر عن الجمارك ذات الصلة بالعمل الجمركي، والحصول على المنشورات التي تصدر عن الجمارك ذات الصلة بنشاط المشغل الاقتصادي المعتمد بالوسائل الالكترونية	١٥
✓	✗	التمتع بمزايا الناتجة عن اتفاقيات الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد (ثنائية أو متعددة الاطراف) والتي يتم ابرامها مع الإدارات الجمركية بالدول الأعضاء في تلك الاتفاقيات وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل.	١٦
كما تتمتع الشركات المنضمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بالتيسيرات الممنوحة طرف إدارات المتعاملين مع الجمارك من خلال:-			
✓	✓	حل المشاكل الخاصة بالعملاء فيما يخص خدمة المتعاملين من خلال لجنة تنسيقية تضم شئون المستخلصين والمتعاملين ومسؤولي البرنامج.	١٧
✓	✓	تخصيص لجنة خاصة بالمتعاملين اعضاء البرنامج لاستلام المستندات الخاصة ببطاقة التعامل وكذلك تراخيص المستخلصين في المناطق الجمركية الثالث.	١٨
✓	✓	في حالات طلب إيقاف رقم التعامل يتم اخطار البرنامج لإخطار العميل بذلك (في حال انتهاء صلاحية مستند يتم اخطاره قبلها بشهر).	١٩
يتم منح التيسيرات الجمركية للمستخلصين المعتمدين بالبرنامج (خ) من خلال الآتي:-			
✓	✓	تخصيص موظف بإدارة شئون المستخلصين لإنجاز طلبات اعضاء المشغل الاقتصادي المعتمد	٢٠
✓	✓	منح ميزة العدد المفتوح بالنسبة للبطاقات الصفراء (مساعد مستخلص)	٢١
✓	✓	أولوية الحصول على البيان الإحصائي بحجم تعاملات عميل البرنامج لتقديمه لجهات المعنية بالتنسيق مع الإدارة المركزية للأحصاء.	٢٢
✓	✓	الأولوية في عقد دورات التخلص الجمركي للحصول على رخصة التخلص بالتنسيق مع المعهد القومي للتدريب الجمركي.	٢٣
✓	✓	تخفيض المدة الخاصة بتنعيمية الضمانات المقدمة من الشركات أو المنشآت العاملة بنظام السماح المؤقت الخاصة بالمادة (١٥٧) من اللائحة التنفيذية لسنة ونصف بدلاً من ثلاثة سنوات من تاريخ العمل بهذا النظام. وذلك للقائمتين	٢٤
✓	✓	تخصيص ساحة للكشف والمعاينة لشحنات عمالء المشغل الاقتصادي المعتمد في بعض الموانئ	٢٥

بـ- دور ادارة المخاطر في خفض الرقابة المستندية والفعالية على البضائع وفقاً لدرجات الخطورة :
ولتحقيق هذه الميزة، يجب إدراج درجة مخاطر أقل في نظم إدارة المخاطر الجمركية. ومع ذلك، فإن انخفاض درجة المخاطر يرجع إلى حقيقة أن صفة المشغل الاقتصادي المعتمد تؤخذ دائماً في الاعتبار بشكل إيجابي، ويمكن أن يختلف مستوى التخفيض اعتماداً على دور ومسؤولية المشغل الاقتصادي المعتمد في سلسلة الإمداد.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً أن هذه الميزة مرتبطة بالتقييم العام للمخاطر الذي تم إجراؤه لكل صفقة. وهكذا، على الرغم من أن حالة المشغل الاقتصادي المعتمد ستعتبر دائماً معاملة تفضيلية، فإن مؤشرات المخاطر الأخرى مثل بلد المنشأ ونظام الإفراج وغيرها من المؤشرات قد يؤدي إلى ضرورة إجراء الفحص الفعلي .

- أولوية المعاملة للشحنات إذا تم اختيارها للفحص .

تنطبق هذه الميزة على الحاصلين على مزايا كل من القائمة الفضية والقائمة الذهبية للمشغل الاقتصادي المعتمد.

عندما يتم اختيار الشحنات التي يقر عنها أحد المعتمدين للفحص الفعلي أو المستند، يجب أن ينفذ ذلك الفحص على سبيل الأولوية.

ويرتبط منح هذا الاستحقاق ارتباطاً مباشراً بوسيلة النقل المعنية والبنية التحتية للمرفق الذي تجري فيه عمليات الفحص ويتوقف عليهما حيث يطبق غالباً في النقل البري والسكك الحديدية .

- الأولوية في اجراء المعاينة بمقر المشغل الاقتصادي المعتمد

تنطبق هذه الميزة على الحاصلين على مزايا كل من القائمة الفضية والقائمة الذهبية للمشغل الاقتصادي المعتمد.

وتنص المادة ٣٤٣ من اللائحة التنفيذية للجمارك على إمكانية إجراء عمليات الفحص، بناءً على طلب من أحد المشغلين الاقتصاديين، في مكان آخر غير المكان الذي يتعين فيه تقديم البضائع إلى الجمارك. قد يوفر هذا الموقع البديل تأخيراً أقل و / أو تكاليف منخفضة. ومع ذلك ، يخضع ذلك لاتفاقيات فردية مع الجمارك. يجب أن يسمح المكان المختار للفحص دائماً للجمارك بتنفيذ الفحص اللازم وعدم تعریض نتائج الفحص للخطر.

قد تظهر عدة مواقف عملية من المشغل الاقتصادي المعتمد ، على سبيل المثال:

- على أساس كل حالة على حدة ، بالنسبة لمعاملات معينة ، يمكن للمشغل الاقتصادي المعتمد أن يطلب مكاناً آخر يتم فيه تنفيذ الفحص وفي هذه الحالة، تأخذ الجمارك في الاعتبار صفة المشغل الاقتصادي المعتمد. إذا لم تكن هناك ظروف أخرى يمكن أن تمنع ذلك ، ويعتبر على السلطات الجمركية السماح بإجراء الفحص في المكان الذي يختاره المشغل الاقتصادي المعتمد. وهذه هي الحالات التي يمكن فيها

استخدام صفة المشغل الاقتصادي المعتمد والمعرفة التي تمتلكها الجمارك عنه كميزة لا يتمتع بها المشغلون الآخرون.

التعاون بين الجمارك والجهات الحكومية الأخرى

إضافة إلى بروتوكولات التعاون التي يتم إبرامها مع تلك الجهات فإنه من الهام في هذا الشأن اصدار قرار أعلى بمثابة مظلة لتنظيم تعاون الجهات الحكومية الأخرى مع الجمارك لانشاء منظومة التعامل مع المشغلين الاقتصاديين المعتمدين وبناء على تلك القرارات يتم تشكيل لجنة تنسيقية مشتركة بين كل تلك الجهات لادارة المنظومة بهدف تمنع اعضاء القوائم المشتركة لدى تلك الجهات بالمعاملة تفضيلية فيما يخص الإجراءات الخاصة بالجهات الحكومية الأخرى المعنية وتجنب ازدواجية الجهود والتکاليف للمشغلين الاقتصاديين .

خامساً - مزايا اتفاقيات الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد

حددت منظمة الجمارك العالمية هدفاً لتعزيز أمن سلاسل الإمداد الدولية مع توفير تسهيلات متزايدة للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين. يشجع إطار معايير منظمة الجمارك العالمية SAFE لتأمين وتسهيل التجارة الدولية على الاعتراف على الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد والتدابير الأمنية.

يعد الاعتراف المتبادل بصفة المشغل الاقتصادي المعتمد عنصراً أساسياً لتعزيز ومساعدة الأمن الشامل لسلسلة الإمداد ومضايقة المزايا للمشغلين المعتمدين.

ويوجد مزيد من التوضيح عن لاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد في القسم الخاص بالاعتراف المتبادل من هذه المادة

سادساً - شعار المشغل الاقتصادي المعتمد

يمكن بناء على طلب من المشغل الاقتصادي المعتمد استخدام شعار المشغل الاقتصادي المعتمد على مستندات المشغل المعتمد مما يضيف مصداقية وثقة في تعاملاته مع الشركاء التجاريين والجهات الحكومية الأخرى

ويمكن استخدام شعار المشغلين الاقتصاديين المعتمدين في ظل الشروط التالية:

- يكون الحق في استخدام الشعار بشرط الحصول على صفة المشغل الاقتصادي المعتمد.
- يمكن فقط لحامل الصفة استخدام الشعار.
- يجب على المشغل الاقتصادي المعتمد التوقف عن استخدامه بمجرد تعليق حالة المشغل الاقتصادي المعتمد أو إلغائها.

"الباب الثاني"

معايير منح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد والجوانب المختلفة لمتطلبات امن وسلامة سلسلة الامداد

الفصل الأول

عدم وجود انتهاكات جسيمة أو انتهاكات متكررة للتشريعات الجمركية والقواعد الضريبية وعدم سبق ادانته في جريمة تهريب جمركي ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

مقدمة

تشترط المادة ٣٤٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك فقرة (ج - د) عدم وجود أي انتهاك خطير أو انتهاكات متكررة للتشريعات الجمركية والقواعد الضريبية، بما في ذلك عدم وجود سجل للجرائم الجنائية الخطيرة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي لمقدم الطلب .

يمكن اعتبار سجل الالتزام بالتشريعات الجمركية والقواعد الضريبية مناسباً إذا اعتبرت الجمارك المختصة باتخاذ القرار أن الانتهاك ذو أهمية ثانوية ، فيما يتعلق بعدد أو حجم العمليات ذات الصلة ، وليس لدى الجمارك أي شك في حسن نية مقدم الطلب .

قبل اتخاذ قرار في حالة استيفاء معيار الامتثال للسجلات ، من الضروري مقارنة اجمالي عدد الانتهاكات التي ارتكبها مقدم الطلب بأجمالي عدد الإقرارات الجمركية التينفذها في نفس الفترة الزمنية لتحديد النسبة المناسبة . من هذا المنطلق ، يجب النظر في الأنواع المختلفة من الأنشطة من حيث عدد وحجم الإقرارات الجمركية والعمليات التي يقوم بها مقدم الطلب .

أولاً: الانتهاكات الطفيفة

الانتهاكات ذات الأهمية البسيطة "الطفيفة" هي تلك الأفعال التي ليست ذات أهمية كبيرة لاعتبارها مؤشراً للمخاطر فيما يتعلق بالحركة الدولية للبضائع أو القضايا الأمنية أو الرسوم الجمركية المستحقة أو المطالب بها بحيث لا يتربّع عليها وجود ضريبة معرضة للضياع .

من أجل تحديد ما يمكن اعتباره انتهاكاً ذو أهمية بسيطة ، فإن النقطة الأولى التي يجب ملاحظتها هي أن كل حالة مختلفة ويجب التعامل معها على أساس مزاياها الخاصة مقابل سجل الامتثال وطبيعة الأنشطة وحجم المشغل الاقتصادي المعنى . إذا تم اتخاذ قرار بأن الانتهاك يمكن اعتباره ذو أهمية ثانوية ، يجب على المشغل تقديم دليل على التدابير المزمع اتخاذها لتقليل عدد الأخطاء التي تحدث في عملياته الجمركية .

قد تساعد قائمة المراجعة الإرشادية التالية الجمارك عند تقييم ما إذا كان يمكن اعتبار الانتهاك ذو

خطورة طفيفة :

- يجب ألا يكون هناك غش متعمد.
- ينبغي النظر إلى الانتهاكات على أساس نسبي إلى الحجم الإجمالي للتعاملات.
- إثبات ما إذا كانت المخالفة عملاً منفرداً من قبل شخص واحد داخل الشركة وليس عملاً منظماً بين مجموعة.
- يجب أن تكون أنظمة الرقابة الداخلية لمقدم الطلب قائمة و يجب أن تؤخذ في الاعتبار إذا تم اكتشاف المخالفات من قبل مقدم الطلب نفسه نتيجة لفحوصات داخلية خاصة به وما إذا كان قد تم إخطار الجمارك على الفور.
- إذا كان مقدم الطلب قد اتخذ تدابير فورية لتصحيح أو تجنب تلك الأعمال في المستقبل.
- طبيعة المخالفة : على الجمارك أن تأخذ بعين الاعتبار نوع وحجم المخالفة ، ويمكن تعريف بعض المخالفات على أنها "ذات خطورة طفيفة" بمعنى أنها لا تؤثر على مقدار الرسوم الجمركية الواجب دفعها "لا يوجد ضريبة معرضة للضياع" ، على سبيل المثال التبديد غير الصحيح بين سلطتين بنفس فئة الرسوم الجمركية ، ولا يوجد فرق بين التدابير الاستيرادية الأخرى المطبقة عليهما (على سبيل المثال الحظر او القيد). وقد تؤثر الانتهاكات الأخرى على مقدار الرسوم الواجب دفعها ، ولكن لا يعتبر الفرق كبيراً من حيث عدد وحجم الإقرارات التي أدلى بها مقدم الطلب.

مع الأخذ في الاعتبار ما ذكر أعلاه ، وبشرط أنه في كل حالة تم تحليلها لا توجد ظروف أخرى يجب

أخذها في الاعتبار ، يمكن إعطاء المخالفات التالية كأمثلة على انتهاكات جمركية ذو خطورة بسيطة :

- الأخطاء التي لا تؤثر بشكل كبير على سير الإجراءات الجمركية ؛
- أخطاء طفيفة في الامتثال للمدة القصوى المسموح بها للبضائع في التخزين المؤقت أو أي حدود زمنية أخرى تطبق على البضائع بموجب أي إجراء جمركي معلق (أي السماح المؤقت أو الإفراج المؤقت) دون أن يؤثر ذلك على التحديد الصحيح للرسوم الجمركية المستحقة ؛
- أخطاء متفرقة وغير متكررة يتکبدها المشغل عند استكمال البيانات الواردة في الإقرارات الجمركية بشرط ألا تؤدي هذه الأخطاء إلى تقدير غير صحيح للرسوم الجمركية المستحقة.

ثانياً : الانتهاكات المتكررة

في حالة المخالفات التي يمكن اعتبارها في البداية بسيطة أو ذات أهمية ثانوية ، يجب على الجمارك تحديد ما إذا كان هناك تكرار لنفس الانتهاكات. وفي هذه الحالة ، يجب على الجمارك تحليل ما إذا كان هذا التكرار ناتجاً عن أخطاء شخصية أم قصور في نظام الرقابة الداخلية للشركة ويجب أن يتم

معالجته وضمان عدم حدوثه في المستقبل ، وفي حال حدوث الانتهاك مرة اخري في فترات زمنية مختلفة ، فقد يكون هذا مؤشراً على عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركة لعدم اتخاذ تدابير لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات.

ثالثاً : الانتهاكات الجسيمة

يجب مراعاة العناصر التالية عند تقييم الانتهاكات الجسيمة:

أ. يجب اعتبار الأفعال المتعتمدة عن قصد أو احتيال انتهاكات جسيمة : مما يعني أنه ثبت أنه بعلم كامل ونية ، من قبل مقدم الطلب ، أو من ينوبه أو الذي يمارس الرقابة على إدارتها أو من ينوب مقدم الطلب .

ب. طبيعة المخالفه: عندما يكون الانتهاك من النوع الذي يمكن اعتباره انتهاكاً خطيراً للتشريعات الجنائية والقواعد الضريبية ويطلب فرض عقوبة كبيرة أو الإحالة إلى الإجراءات الجنائية ؛

ج. مؤشر الخطر الجسيم : عندما يتعلق بالأمن أو السلامة أو الجمارك والقواعد الضريبية والمخالفات الجنائية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي .

كما يمكن أن تكون الانتهاكات الجسيمة هي تلك التي تعتبر بسيطة ، وحتى إن كانت بدون قصد أو ارتكبت عن طريق الخطأ تعتبر مؤشراً خطيراً للمخاطر فيما يتعلق بالأمن والسلامة أو الجمارك والقواعد الضريبية والمخالفات الجنائية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي.

أمثلة على الانتهاكات الجسيمة:

- التشريعات الجنائية
- التهريب وصوره .
- الاحتيال : على سبيل المثال خطأ التبني المتعتمد ، والتقليل من القيمة والمبالغة فيها ، أو التلاعب في المنشأ لتجنب دفع الرسوم الجنائية.

- التعديات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (IPR).
- الاحتيال المتعلق بقواعد مكافحة الإغراق.
- المخالفات المتعلقة بالمحظورات والقيود.
- التزوير .

- أي مخالفة أخرى تتعلق بالمتطلبات الجنائية.

• التشريعات الضريبية:

- المخالفات الضريبية .
- التهرب الضريبي.

• الجرائم الجنائية الجسيمة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي لمقدم الطلب :

- الغش في حالات الإفلاس.
- أي انتهاك للتشريعات الصحية ، على سبيل المثال عرض سلع ذات طبيعة غير آمنة في السوق .
- أي انتهاك للتشريعات البيئية ، على سبيل المثال النقل غير المشروع للنفايات الخطرة عبر الحدود.
- الاحتيال المتعلق بالبضائع ذات الاستخدام المزدوج.
- المشاركة في منظمة إجرامية.
- الرشوة والفساد.
- احتيال.
- الجرائم الإلكترونية.
- غسيل أموال.
- التورط المباشر أو غير المباشر في أنشطة إرهابية

N

C

T

I



الفصل الثاني

نظام الرقابة الداخلية

ويشمل إدارة السجلات التجارية، والمحاسبية، واللوجستية بما يحقق إحكام الرقابة الجمركية

عليها:

أولاً : مقدمة

من أجل تمكين الجمارك من إثبات أن مقدم الطلب يتمتع بمستوى عالٍ من الرقابة على عملياته وتتدفق البضائع ، عن طريق نظام لإدارة السجلات التجارية ، والمحاسبية واللوجستية التي تسمح بالضوابط الجمركية المناسبة ، يجب على مقدم الطلب استيفاء جميع المتطلبات. كما يجب أن تؤخذ الاعتبارات العامة التالية في الاعتبار فيما يتعلق بالتحقق من هذا المعيار المحدد:

- أ. يجب فحص جميع الأنشطة الجمركية لمقدم الطلب.
- ب. من الأفضل أن يتم إجراء جزء من التحقق على الفور أثناء زيارة الشركة .
- ج. أثناء إجراء التحقق في مقر مقدم الطلب ، هناك العديد من العناصر المهمة التي يجب أن توضع في الاعتبار:
 - التحقق من صحة المعلومات التي تم تقديمها في الطلب والمستندات الأخرى المرفقة به والإجراءات التي أقر مقدم الطلب بها مدعاة بالمستندات اللازمة.
 - التتحقق من دمج السجلات الخاصة بالأغراض الجمركية في النظام المحاسبي للشركة مما يسمح بإجراء التتحقق من المعلومات مع نظام المحاسبة.
 - التتحقق من أن نظام تكنولوجيا المعلومات المستخدم محمي بشكل معقول ضد الاختراق والتطفل والتلاعب وأيضا تسجيل الأحداث التاريخية في النظام بحيث يمكن مراقبة التغييرات إذا لزم الأمر.
 - فيما يتعلق بفحص المتطلبات المحددة ، يتعين على الجمارك أن تأخذ دائمًا في الاعتبار طبيعة الأعمال التجارية المحددة وحجم المشغل.

ثانياً : حالة وجود نظم مرض لإدارة السجلات التجارية والمحاسبية واللوجستية

١) يتم التأكيد من أن النظام المحاسبي للمشغل يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً أي ما يعادله من أحدث المعايير المحاسبية مما يسهل من المراجعة الكاملة للانشطة الجمركية أو الضريبية المتعلقة بحركة البضائع .

٢) ليس من الضروري ، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة ، استخدام نظام واحد متكامل ولكن السماح بإمكانية إجراء عمليات ربط بين السجلات الجمركية والنظام المحاسبي. يمكن تحقيق ذلك من خلال نظام آلي أو يدوي أو كليهما.

٣) يُعرف الوصول إلى سجلات الشركة على أنه إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة ، بغض النظر عن مكان تخزينها . وتتضمن المعلومات المطلوبة سجلات الشركة بالإضافة إلى المعلومات الأخرى ذات الصلة الازمة لأداء التحقق. **ويمكن تحقيق ذلك بالطرق الآتية:**

أ- ورقاً: يتم تسليم نسخة ورقية من المعلومات المطلوبة. ويعتبر الحل الورقي مناسب عندما تكون كمية المعلومات المطلوبة محدودة. يمكن أن يحدث هذا الموقف على سبيل المثال عند فحص الحسابات السنوية.

ب- آلياً أو الكترونياً: يتم تسليم نسخة من المعلومات المطلوبة على قرص مدمج أو وسائل مماثلة. ويكون الموقف مناسباً عندما يتعلق الأمر بكمية أكبر من المعلومات وال الحاجة إلى معالجة البيانات. بغض النظر عن طريقة الوصول إلى البيانات ، يجب أن تتمتع الجمارك بإمكانية جمع وتحليل البيانات (على سبيل المثال ، القدرة على التعامل مع البيانات) ، ومن المهم أيضاً أن تكون البيانات المقدمة محدثة دائماً.

بالنسبة لهذا الشرط الخاص ، يجب أن تؤخذ طبيعة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاعتبار. على سبيل المثال ، في حين أن جميع المتقدمين الذين يسعون للحصول على صفة المشغل الاقتصادي المعتمد سيضطرون إلى إثبات وجود نظام جيد لحفظ السجلات لتسهيل ضوابط الجمارك القائمة على التدقيق ، فقد تختلف الطريقة التي يتم بها تحقيق ذلك. بالنسبة لمقدم طلب كبير ، قد يكون من الضروري وجود نظام إلكتروني متكامل لحفظ السجلات يسهل بشكل مباشر على الجمارك تدقيق الحسابات بينما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها نظام مبسط ورقي فقط لحفظ السجلات قد يكون كافياً إذا كان يسمح للجمارك بالقيام بذلك. وفقاً للضوابط ذات الصلة.

٤) يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه لا توجد "قاعدة معيارية" للتنظيم الإداري "الهيكل التنظيمي" ، أهم ما يجب إثباته من مقدم الطلب هو أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة مناسب لطبيعة نشاط العملاء ، أن هناك نظاماً مناسباً للرقابة الداخلية.

على الرغم مما سبق ، فإن الإجراءات المكتوبة وتعليمات العمل يجب تقديمها من المشغل الاقتصادي مع وصف واضح للعمليات في حالة غياب أي منها ويجب تنفيذها بشكل صحيح . اما بالنسبة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر فيمكن أيضاً تلبية هذه التوقعات من خلال تدابير مناسبة أخرى يتم عرضها على الادارة الجمركية المختصة ،

لا تؤثر إجراءات الرقابة الداخلية على الأداء اليومي للإدارة المسئولة عن العمليات التي يغطيها التشريع الجمركي فحسب ، بل تؤثر أيضاً على جميع الخدمات المشاركة في إدارة تلك الأنشطة المتعلقة بسلسلة الأمداد الدولية التي يشارك فيها مقدم الطلب. والأمثلة على الرقابة الداخلية متعددة و تقوينا من الرقابة البسيطة إلى فحوصات إلكترونية معقدة مناسبة.

كل مخالفة في الإداره بما في ذلك المخالفات الجمركيه يمكن أن تكون مؤشرا على أن نظام الرقابة الداخلية غير فعال. من هذا المنظور ، يجب دائماً فحص كل انتهك جمركي أيضاً فيما يتعلق بهذا الشرط من أجل اتخاذ إجراءات لتحسين نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تجنب تكرار المخالفات.

٥) استناداً إلى المعلومات المقدمة في (استماره التقييم الذاتي) SAQ وأي معلومات أخرى متاحة للجمارك ، من المهم تحديد ما إذا كان مقدم الطلب نشاطه يخضع لترخيص ما أو موافقات مسبقة من جهات حكومية أخرى ذات الصلة.

٦) يجب تقييم إجراءات أرشفة واسترجاع سجلات ومعلومات مقدم الطلب ، بما في ذلك نوع الوسائل وبأي تنسق البرنامج يتم تخزين البيانات ، وما إذا كانت البيانات يتم ضغطها وفي أي مرحلة. في حالة استخدام طرف ثالث ، يجب أن تكون الترتيبات ذات الصلة واضحة ، ولا سيما تسلسل ومكان أي معلومات احتياطية والارشفة. يرتبط جانب مهم من هذه الحالة بالاتفاق المحتمل أو فقدان المعلومات ذات الصلة. وبالتالي ، يجب التحقق من وجود خطة أمان ، بما في ذلك نقاط العمل التي تصف التدابير التي يجب اتخاذها في حالة وقوع حوادث وما إذا كان يتم تحديثها بانتظام. يجب فحص أي إجراءات احتياطية عندما لا تعمل أنظمة الكمبيوتر.

٧) يجب أن يكون لدى مقدم الطلب إجراءات معمول بها لإخطار الجمارك في حالة وجود صعوبات في الامتثال الجمركي وأيضاً مسؤول اتصال معين مسؤول عن إخطار الجمارك بذلك . ويجب توجيه التعليمات الرسمية للموظفين المشاركون في سلسلة التوريد من أجل منع الصعوبات المحتملة للامتثال للمتطلبات الجمركيه.

ويجب الإبلاغ عن جميع الصعوبات التي تم تحديدها إلى الشخص (الأشخاص) الإداره المختصة او المسؤول المعين و / أو من يحل محله (من ينوبه).

لذلك ، من المفيد أن تكون تفاصيل الاتصال بالشخص المعين مرئية بوضوح للموظفين الذين يتعاملون مع البضائع وكذلك لأولئك الذين يتعاملون مع المعلومات ذات الصلة.
لتتحديد نوع المعلومات التي يجب الإبلاغ عنها من المشغل الاقتصادي.

٨) يجب أن تكون هناك إجراءات حماية نظام الكمبيوتر لدخول الغير مصرح لهم وتأمين البيانات في مكانها الصحيح. قد يشمل ذلك كيفية تحكم مقدم الطلب في الوصول إلى أنظمة الكمبيوتر من خلال استخدام كلمات المرور ، والحماية من الدخول لغير المصرح به ، على سبيل المثال من خلال استخدام جدران الحماية والحماية من الفيروسات ونوع ملفات مقدم الطلب والذي يضمن التخزين الآمن للوثائق. لا ينبغي أن تغطي إجراءات الأمان هذه الأجهزة المحفوظة في مباني شركة مقدم الطلب فحسب ، بل يجب أن تغطي أيضاً الأجهزة المحمولة التي تسمح بالوصول إلى بيانات مقدم الطلب (مثل تشفير القرص الصلب لأجهزة الكمبيوتر المحمولة ، وكلمات المرور للهواتف الذكية).

يجب غلق أجهزة الكمبيوتر الشخصية تلقائياً بعد فترة قصيرة من عدم النشاط. علاوة على ذلك ، يجب أن تحتوي أجهزة الكمبيوتر على برنامج مكافحة فيروسات محدث بانتظام وجدار حماية مثبتاً. يجب أن تتم إدارة منظومة الكمبيوتر مركزياً.

يجب وضع السيرفرات "الخوادم" في غرف مغلقة مع إمكانية التحكم في الوصول المحدود للموظفين المعينين لها .

٩) التعامل مع تراخيص الاستيراد و / أو التصدير المرتبطة بالمحظورات والقيود يعد ضمن معيار السلامة والأمن وعلى هذا النحو يقتصر على صفة AEOs لمنع إساءة الاستخدام والتسلیم غير القانوني للسلع المرتبطة بالأمن والسلامة .

قد تكون الإجراءات التي تم تناولها / تشمل:

- تمييز السلع الخاضعة للقيود الاستيرادية و/أو التصديرية عن غيرها من السلع الأخرى
- التحقق مما إذا كانت العمليات تتم وفقاً للتشريعات الحالية .
- تتعلق بتداول البضائع الخطرة.
- تتعلق بالتعامل مع التراخيص.
- فيما يتعلق بالبضائع الأخرى المقيدة.

- تحديد السلع ذات الاستخدام المزدوج والإجراءات الروتينية المرتبطة بتناولها.

فيما يتعلق بهذا الشرط ، من الأهمية أن يدرك الموظفون أهمية القيود الاستيرادية و/أو التصديرية، والتبييد الصحيح للسلع ، والحفظ على البيانات الرئيسية محدثة. التدريب المنتظم أو دراسة التشريعات الخاضعة لها الشركات التي تتعامل مع السلع المذكورة أعلاه.

بالإضافة إلى أنه من الضروري للمشغل الاقتصادي الاتصال بالجهات ذات الصلة إذا ظهرت أي أسئلة في مرحلة مبكرة للمتطلبات القيود الاستيرادية و/أو التصديرية. هذا خاصة بالنسبة للشركات المبتدئة أو في حالة قيام المشغلين الاقتصاديين بتوسيع أعمالهم .

عند تقييم هذا الشرط ، يجب على الجمارك استشارة الجهات ذات صلة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول أنشطة المشغلين الاقتصاديين.

الفصل الثالث

توفر ملاعة مالية مناسبة

أولاً : مقدمة

كما هو مبين في المادة ٣٤٢ (هـ) من اللائحة التنفيذية ، يجب على المشغل الاقتصادي المعتمد إثبات أنه يتمتع بوضع مالي جيد ، مما يمكّنه من الوفاء بالتزاماته مع الاخذ في الاعتبار خصائص نوع النشاط التجاري المعنى به.

للحقيق ما إذا كان مقدم الطلب يستوفي المعيار المنصوص عليه في المادة ٣٤٢ (هـ) من اللائحة التنفيذية ، يجب على الجمارك مراعاة ما يلي:

- أ) لا يخضع مقدم الطلب لإجراءات الإفلاس.

ب) أن يفي مقدم الطلب بالتزاماته المالية فيما يتعلق بسداد الرسوم الجمركية وجميع الرسوم أو الضرائب أو الرسوم الأخرى التي يتم تحصيلها ، خلال الثلاث سنوات الأخيرة التي سبقت تقديم الطلب وخاصة تلك التي تتعلق باستيراد أو تصدير البضائع.

ج) يوضح مقدم الطلب أنه يتمتع بوضع مالي كاف للوفاء بالتزامته فيما يتعلق بنوع وحجم النشاط التجاري وذلك على أساس السجلات والمعلومات المتاحة والمؤشرات المالية لتقييم الملاعة خلال الثلاث سنوات الماضية التي سبقت تقديم الطلب. إذا كان تاريخ بدء نشاط الشركة مقدمة الطلب يقل عن ثلاثة سنوات بحد أدنى عامين، يتم التحقق من ملائتها المالية على أساس السجلات والمعلومات المتوفرة.

يجب على مقدم الطلب للحصول على صفة المشغل الاقتصادي المعتمد الاحتفاظ بالمستندات وتقديمها لإثبات الملاعة المالية والتي قد تشمل بيانات الربح والخسارة والقواعد المالية واعلان إجراءات التعسر. والجدير بالذكر أن مصطلح "التعسر" في هذا القسم من الدليل لا يجب اعتباره معدلاً لـ "الإفلاس" الذي يعني إعلاناً قانونياً ، عادةً من قبل محكمة ، لعدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. بالنسبة لهذا المعيار ، ينصب التركيز بشكل أكبر على المعنى الفني للتعسر وعلى المخاطر المحتملة المتمثلة في عدم تمكن المشغل الاقتصادي ، بسبب وضعه الاقتصادي والمالي ، من الوفاء بيونه. في هذا السياق ، فإن أي مؤشرات على أن المشغل الاقتصادي غير قادر أو قد يكون في المستقبل القريب غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية يجب أن يتم دراسته وتقييمه بعناية.

ثانياً : مصادر المعلومات

عند النظر في معيار الملاعة المالية ، من المهم أن يتم النظر في جميع المعلومات ، عند الاقتضاء ، من أجل الحصول على نظرة شاملة. لا ينبغي النظر في أحد المؤشرات بمعزل عن غيرها ، ويجب أن تستند القرارات إلى الموقف العام لمقدم الطلب مما يعكس أن الغرض الرئيسي هو ضمان أنه بمجرد منح صفة AEO ، سيتمكن المشغل المعنى من الاستمرار في الوفاء بالتزاماته .

- قد تعتمد الجمارك على مصادر مختلفة للمعلومات لتقييم هذا المعيار ، مثل:
- السجلات الرسمية لحالات الإفلاس والتصفية ومحاضر مجلس الإدارة وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى .
 - سجل سداد الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى التي يتم تحصيلها وخاصةً فيما يتعلق باستيراد البضائع أو تصديرها خلال السنوات الثلاث الماضية.
 - البيانات المالية المنشورة والميزانيات العمومية لمقدم الطلب التي تغطي السنوات الثلاث الماضية من أجل تحليل قدرة مقدم الطلب على الوفاء بالتزاماته.
 - موازنات تقديرية وتوقعات أرباح وخسائر معتمدة من مسئولي الشركة وخاصة عند عدم تقديم القوائم المالية المنشورة للشركة كدليل ضروري على الوضع المالي الحالي أو أن لدى مقدم الطلب ملأة مالية مناسبة.
 - القروض الممنوحة لمقدم الطلب من البنوك وغيرها من المؤسسات المالية.
 - أي معلومات مالية يمكن الوصول إليها من أي مصدر مثل قواعد البيانات عبر الإنترنت والأخبار المالية وما إلى ذلك.
 - أدلة أخرى قد يقدمها مقدم الطلب ، على سبيل المثال ضمان من الشركة الأم التي تثبت أن مقدم الطلب لديه ملأة مالية مناسبة.

ثالثا : التمويل من قرض من مؤسسة مالية

إذا تم تمويل مقدم الطلب بقرض فقد يطلب من الشركة تقديم معلومات إضافية بشأن القرض ، على سبيل المثال اسم الدائن والغرض من القرض وشروطه. يجب فحص هذه المعلومات ومقارنتها مع المستندات المالية الأخرى (مثل الميزانيات العمومية وبيان الأرباح والخسائر) من أجل تقييم الوضع المالي العالمي للمشغل الاقتصادي.

رابعا : خطابات الدعم والضمادات من الشركات الأم

خطابات الدعم هي مستندات صادرة عادةً عن شركة أم عندما تكون الشركة التابعة متعرجة مالياً وتستخدم لدعم رأي أعضاء مجلس الإدارة وإثبات رأي مراقب الحسابات بأن الشركة لديها موارد مالية كافية لمواصلة العمل كمنشأة مستمرة. ولكنها ليست بالضرورة ملزمة قانوناً.

عند الحكم على الملأة المالية لشركة تابعة ، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن شركة فرعية قد تعمل بموجب ضمان من الشركة الأم ويمكن لسلطات الجمارك أن تنظر في حسابات تلك الشركة الأم التي تقدم الدعم لضمان حصولها على التسهيلات لفعل ذلك.

خامساً : الملاعة للمشغل الاقتصادي الذي يقل نشاطه عن ثلاثة سنوات

إذا كان مقدم الطلب لمنشأة في جمهورية مصر العربية يقل نشاطها عن ثلاثة سنوات ، فلن يكون من الممكن إجراء نفس القدر من الفحوصات المالية مثل الأعمال التجارية القائمة منذ فترة طويلة. حيث يؤدي عدم وجود معلومات حول التاريخ المالي لمقدم الطلب إلى زيادة مستوى المخاطر بالنسبة للسلطات الجمركية. في هذه الظروف ، سيتم الحكم على مدى مناسبة الملاعة المالية ، على أساس السجلات والمعلومات المتوفرة وقت تقديم الطلب . ويمكن أن يشمل ذلك أي تقارير مؤقتة وأحدث التدفقات النقدية والميزانية العمومية وتوقعات الأرباح والخسائر المقدمة مسؤولي الشركة.

يجب أن تنتبه لجمارك طلبات الانضمام التي ترد إليها من شركات قد تعرضت للتصفية وبدأت مرة أخرى باسم مختلف. فعندما تتوافر معلومات توضح أن مقدم الطلب يمارس نفس نشاط الشركة السابقة التي تعرضت للتصفية فهنا يجب دراسة الوضع جيداً للتأكد من أن مقدم الطلب يتمتع بوضع مالي جيد بما يكفي للوفاء بمعايير الملاعة المالية.

يجب على الجمارك النظر في الحالة التي يكون فيها مقدم الطلب لمنشأة لمدة تقل عن ثلاثة سنوات - بحد أدنى عامين - نتيجة لإعادة تنظيم الشركة مثل تغيير الشكل القانوني ولكن النشاط الاقتصادي يظل كما هو. من أجل تقييم هذا المعيار ، يمكن للجمارك النظر في حسابات الشركة أو حسابات الإدارة أو البيانات المالية أو أي مستندات أخرى ذات صلة للشركة الموجودة مسبقاً بشرط لا يتغير النشاط الاقتصادي.

الفصل الرابع

معايير الأمن والسلامة المناسبة

أولاً : مقدمة

وفقاً للمادة ٣٤٢ (ح) من اللائحة التنفيذية ، يجب على المشغل الاقتصادي المعتمد (AEQ) المرخص له بالأمن والسلامة أن يفي بمعايير الأمن والسلامة المناسبة ، والتي تعتبر مستوفاة عندما يثبت مقدم الطلب أنه يحتفظ بالإجراءات المناسبة لضمان أمن وسلامة سلسلة الأمداد الدولية بما في ذلك في مجالات النزاهة والرقابة والعمليات اللوجستية والتعامل مع أنواع معينة من السلع والموظفين وتحديد شركائه في العمل. يجب الإشارة بوضوح ، إلى أن معيار الأمن والسلامة لا يكون ذات صلة إلا إذا تقدم أحد المشغلين الاقتصاديين بطلب للحصول على AEQs.

في الوقت نفسه ، من المهم معرفة أنه يجب إجراء فحوصات لمعايير الأمن والسلامة لجميع المباني ذات الصلة بالأنشطة المتعلقة بالجمارك لمقدم الطلب. على سبيل المثال ، يجب تأمين المستودع الذي يتم فيه تخزين البضائع ، التي لا تخضع للرقابة الجمركية.

فقط في حالة وجود عدد كبير من المقرات ، حيث لا تسمح فترة إصدار الاعتماد بفحص جميع المنشآت ذات الصلة ، ولكن ليس لدى مصلحة الجمارك أدنى شك في أن مقدم الطلب يحافظ على معايير أمن الشركات التي يتم استخدامها في جميع منشآتها ، قد تقرر الادارة الجمركية لأصدار الاعتماد فحص نسبة من تلك المنشآت. يمكن أيضاً مراجعة هذا القرار أثناء عملية التحقق. وبالتالي ، يمكن إدراج المنشآت التي لم تتم زيارتها من قبل في خطة إعادة التقييم.

نظرًا لأن كل شركة تختلف هيكلياً عن الأخرى ولديها نموذج أعمال خاص بها ، يجب على الجمارك النظر في إجراءات الأمن والسلامة التي ينفذها المتقدمون بطلبات على أساس كل حالة على حدة. والهدف من هذا القسم ليس تقديم قائمة شاملة لجميع تدابير الأمن والسلامة التي يمكن لمقدمي الطلبات تنفيذها للامتنال لمتطلبات الأمن والسلامة في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد ، ولكن بدلاً من ذلك تقديم إرشادات لادراك مفهوم أمن وسلامة المشغل الاقتصادي المعتمد. ويمكن العثور على أمثلة للحلول الممكنة لتدابير الأمن والسلامة التي يتبعها في الملاحظات التفسيرية الخاصة باستبيان التقييم الذاتي (الملحق رقم ٢ من هذا الدليل).

يجب دائمًا مراعاة معنى الحكم الوارد في المادة ٣٤٢ فقرة(ح)، أي وجود تدابير رقابية مناسبة لتقليل مستوى المخاطر إلى مستوى مقبول. على سبيل المثال ، قد يكون هناك أوجه قصور في عمليات التحقق المرجعية التي يتم إجراؤها على الموظفين المؤقتين. ومع ذلك ، يدرك مقدم الطلب هذا الخطر ويدبره بشكل فعال من خلال وضع ضوابط مناسبة للدخول للتأكد من عدم صلاحية هؤلاء الموظفين المؤقتين للدخول الغير خاضع للإشراف إلى البضائع / او الدخول لسلسلة التوريد أو إلى المناطق الحساسة للأمن

في العمل. وفي ضوء ذلك ، يجب أن ينعكس أيضًا أن الوعي الجيد والتطبيق العملي لمفهوم المشغل الاقتصادي المعتمد من مقدم الطلب وموظفيه قد يتتجنب خطرًا طفيفًا بسبب نقص الضوابط المادية. من ناحية أخرى ، قد تفشل أفضل تدابير الأمان والسلامة الجسدية بسبب عدم الوعي اللازم من الموظفين الأكفاء.

وتجدر بالذكر أن بعض المعايير الواردة في الجزء الخاص بـ "معايير اعتماد المشغل الاقتصادي المعتمد" من هذا الدليل يمكن التحقق منها على أساس الوثائق المقدمة فقط الا أن معيار الأمان والسلامة يستلزم دائمًا فحوصات مادية في مقر مقدم الطلب . واخيرا يجب مراعاة اتباع نهج متدرج اعتماداً على مخاطر المناطق المختلفة (مبدأ نقشير البصل).

ثانياً : أمن المبني

يجب على مقدم الطلب التأكد من أن المبني والمقرات التي سيتم استخدامها فيما يتعلق بالعمليات ذات الصلة بصفة "الامن والسلامة" او صفة "الشامل" توفر الحماية ضد الدخول غير القانوني وهي مبنية من مواد تقاوم الدخول غير القانوني" ، لمنع العبث بالبضائع وأيضاً لحماية البيانات والوثائق الحساسة. ان الهدف من الإجراءات الأمنية لتأمين المبني هو منع الاقتحام غير القانوني لها ، وفي حالة اقتحام السياج الأمني للمبني يجب ان تسمح الاجراءات الامنية بما يلي:

- اتخاذ اجراءات من شأنها تأخير ومنع الدخول غير المصرح به (الشبكات ، والأковاد ، والنواذن الخارجية والداخلية ، والبوابات والأسوار المؤمنة بأجهزة اغلاق) ؛
- الكشف السريع عن التسلل (أي مراقبة الدخول أو تدابير التحكم مثل أنظمة الإنذار الداخلية / الخارجية ضد السرقة أو الدوائر التلفزيونية المغلقة (كاميرات المراقبة) ؛

- رد فعل سريع للتلسل (أي نظام إرسال عن بعد لمدير أو لشركة أمنية في حالة انتفاء الإنذار). يجب أن ينعكس هذا الشرط دائمًا في اجراءات ضوابط الدخول وأمن البضائع. في الواقع ، يجب أن تتعكس التدابير الأمنية ككل: إذا أراد مقدم الطلب حماية ممتلكاتهم (البضائع والبيانات والمبني) ، فلا يمكنهم الفصل بشكل قاطع بين أمن المبني وضوابط الدخول عن تدابير أمن البضائع.

علاوة على ذلك ، لأغراض تحليل المخاطر ، يجب على مقدم الطلب وكذلك الجمارك مراعاة الخصائص الخاصة لكل موقع . ففي بعض الحالات يمكن ان يكون مقر المنشأة من مبني واحد فقط في نفس الوقت يمثل الحدود الخارجية لمنشآت الشركة ؛ في حالات أخرى ، سيتم وضع المبني في منطقة مؤمنة ومحكمة الرقابة مثل المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ومنطقة الخدمات اللوجستية وما إلى ذلك في بعض الحالات ، رصيف تحمل البضائع الواردة أو الصادرة.

مع الأخذ في الاعتبار موقع مبني المنشأة (على سبيل المثال ،محاط به مواقع تعد جزءاً من حدود المنشأة بها نسبة انشطة اجرامية أو مواقع بناء وتطوير جديدة ، بالقرب من المبني الأخرى أو ملحقة بها ، أو يوجد طرق سريعة خطوط السكك الحديد) مما ينعكس على تدابير الأمان المتخذة من قبل المنشأة. أثناء التحقق من هذا الشرط ، من الأهمية مراعاة أنه يتبع على كل مقدم طلب ضمان أمن مبنيه والتحكم في آلية الدخول ، ولكن عند تقييم طريقة تحقيق ذلك ، يجب مراعاة الخصائص المحددة للشركات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال ، قد يتبع على الشركة المصنعة الكبيرة أن يكون لديها جدار / محاطة بسياج ، وحراس أمن و CCTV (أنظمة تلفزيون ذات دائرة مغلقة) وما إلى ذلك ، قد يكون من الكافي وضع أقفال آمنة مناسبة على الأبواب والنوافذ وخزائن الملفات.

ثالثاً : ضوابط الدخول المناسبة

لتؤمن الدخول إلى المبني ومنع العبث بالسلع ، يجب أن يكون لدى مقدم الطلب "التدابير المناسبة المعمول بها لمنع الدخول لغير المصرح به إلى المكاتب ومناطق الشحن وأرفف التحميل ومناطق الشحن والأماكن الأخرى ذات الصلة".

قد تكون هناك حالات بها التدابير الأمنية الخارجية إلزامية مثل الأسوار والبوابات والإضاءة (عندما يتم تخزين البضائع خارج المبني ، أو عندما لا تعتبر جدران المبني محيطاً خارجياً أو عندما لا يتم حماية تأمين جميع المبني والدخول إليها كافٍ). من ناحية أخرى ، قد تكون هناك حالات لا يكون فيها الجدار الخارجي الكامل ضروريًا. حيث يكون هذا هو الحال إذا استأجر مقدم الطلب أجزاء من منطقة صناعية أو لوجستية ، ولم يتم تخزين أي سلع في الخارج وكانت المتطلبات الأمنية لديها لامن المبني ذات مستوى عالٍ.

يجب حماية جميع المناطق الأمنية الحساسة من الدخول لغير المصرح به من جهات خارجية وكذلك من الشركة الذين ليس لديهم الكفاءة أو التصريح الأمني المناسب للدخول إلى تلك المناطق. لا تشمل تلك الضوابط الدخول للأشخاص غير المصرح لهم فحسب ، بل يشمل أيضًا التحكم في السيارات والبضائع غير المصرح بها.

يجب أن تكون هناك إجراءات روتينية مطبقة ومُنفذة على النحو الواجب بشأن كيفية الاستجابة للحوادث الأمنية في حالة الدخول لغير المصرح لهم أو محاولة الدخول إلى المبني (على سبيل المثال ، الاتصال بالشرطة المحلية وموظفي الأمن الداخلي ووفقاً للحالة قد يكون اخطار الجمارك). في هذا السياق ، من المهم أيضًا معرفة أن مفهوم أمان AEO يهدف إلى منع الحوادث. لذلك ، من الضروري الإشارة إلى أي انتهاكات أمنية مسبقاً قبل أن يكون لها تأثير على أمن وسلامة سلسلة الأمداد الدولية بطريقة أساسية.

ومن الأمثلة على ذلك نظام الدوائر التلفزيونية المغلقة الذي يسجل فقط ، ولكن لا يخضع للمراقبة. في حين أنه قد يكون كافياً لأغراض أخرى ، فقد لا يكون كافياً لـ AEOs.

أثناء التحقق من هذا الشرط ، من الأهمية مراعاة الخصائص المحددة للشركات الصغيرة والمتوسطة . على الرغم من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تتمثل لنفس متطلبات المؤسسة الكبيرة (LSE) فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية للدخول ، فقد يكون الحل مختلف مناسباً لها فيما يتعلق بضوابط الوصول . على سبيل المثال:

- في معظم الأحيان ، لا تملك الشركات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة موارد كافية لتعيين الموظفين لمراقبة الدخول إلى الموقع . في هذه الحالة ، على سبيل المثال ، يجب أن يسمح السياج المغلق المزود بجهاز اتصال داخلي بالدخول إلى الموقع من خلال جهاز تحكم عن بعد .
- التعليمات التي تشير إلى الالتزام بالحفظ على أبواب مناطق الشحن مغلقة وأن الأبواب يجب أن تكون مجهزة بجرس للسائلين الذين يرغبون في الدخول إلى منطقة الشحن ، حيث يمكن أن تمنع الدخول لغير المصرح لهم إلى مناطق الشحن .
- بينما يتوقع من الشركات الكبيرة إصدار بطاقات تعريف لجميع الموظفين والزوار ، فقد لا يكون ذلك ضرورياً في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة .

رابعاً : أمن البضائع

لضمان سلامة البضائع ومنع الممارسات غير المشروعة في تدفق البضائع داخل سلسلة التوريد الدولية ، يجب أن يكون مقدم الطلب قد وضع "تدابير للتعامل مع البضائع التي تشمل الحماية من الإدخال غير المصرح به أو التبادل أو سوء التعامل مع البضائع وعدم التلاubb بوحدات الشحن .".

يجب أن تحتوي التدابير ، حيثما كان مناسباً للأعمال التجارية المعنية ، على ما يلي:

- سلامة وحدات الشحن (بما في ذلك استخدام الأختام و 7 نقاط من التفتيش (الخارج ، الأبواب الداخلية / الخارجية ، الجانب الأيمن والأيسر ، الجدار الأمامي ، السقف / السطح ، الأرضية / الداخل).
 - العمليات اللوجستية (بما في ذلك اختيار وكيل الشحن ووسائل النقل).
 - البضائع الواردة (بما في ذلك التحقق من الجودة والكمية ، والأختام ، عند الاقتضاء).
 - تخزين البضائع (بما في ذلك فحص المخزون).
 - إنتاج البضائع (بما في ذلك عمليات فحص الجودة).
 - تعبئة البضائع (بما في ذلك المعلومات الموجودة على العبوة).
 - تحميل البضائع (بما في ذلك فحص الجودة والكمية والختم / العلامة).
- حيثما كان ذلك مناسباً وممكنا ، يجب توثيق التدابير المذكورة أعلاه وتسجيلها.

مرة أخرى ، يجب التعرف على انتهاكات سلامة الشحن / وحدات الشحن في أقرب مرحلة ممكنة ، وإبلاغ إدارة الأمن أو الموظفين المعنيين ، والتحقيق فيها وتسجيلها من أجل اتخاذ التدابير المضادة

اللزمة . وبالتالي ، من الضروري أيضاً أن تكون الاختصاصات والمسؤوليات بين الوحدات والأطراف المعنية موصفة ومحروفة بوضوح .

كما سبق ذكره تحت عنوان (أمن المبني) من هذا الدليل ، لا يمكن فصل أمن البضائع عن أمن المبني وضوابط الدخول لأن الهدف النهائي لتدابير الأمان والسلامة هو تأمين البضائع عن طريق منع الدخول لغير المصرح لهم على وجه الخصوص إلى البضائع (مناطق الشحن وأرفف التحميل ومناطق البضائع) .

علاوة على ذلك ، أثناء التحقق من هذا الشرط ، من الأهمية مراعاة الخصائص المحددة للشركات الصغيرة والمتوسطة . على سبيل المثال:

- قد تكون الأبواب المغلقة / الحواجز الحديدية ، والعلامات الارشادية والتعليمات كافية لتقييد الدخول إلى الأفراد المصرح لهم فقط للمناطق المحظورة .

- لمنع الدخول لغير المصرح لهم إلى مناطق التصنيع ومناطق الشحن وممرات التحميل ومناطق البضائع والمكاتب ، يمكن مرافقة الزوار بشكل منهجي في المبني والتوجيه على سجل الزوار بالدخول . أخيراً ، لا يمكن فصل أمان الشحن أيضاً عن "أمان شريك العمل" لأنه عندما تدخل البضائع في وحدات الشحن إلى سلسلة التوريد ، فإنها غالباً ما توضع تحت مسؤولية شريك الأعمال .

خامساً : أمن شريك العمل :

شريك العمل هو مصطلح يستخدم لوصف كيان تجاري له صلة بكيان تجاري آخر معه وله شكل من أشكال العلاقة التجارية لتحقيق المنفعة المتبادلة لكليهما . لأغراض AEO ، وهم شركاء الأعمال ذوى الصلة الذين يتشاركون بشكل مباشر في سلسلة التوريد الدولية .

يمكن اعتبار جميع المشغلين الاقتصاديين في سلسلة الإمداد الدولية التي تقع بين المصدر / المصنّع والمستورد / المشتري كشركاء تجاريين لبعضهم البعض اعتماداً على وضع معين .

قد تكون العلاقة مع الشركاء التجاريين تعاقدية حيث يتم تحديد حقوق والتزامات بين كلا الطرفين في عقد قانوني . وبعد اختيار شركاء الأعمال أمراً ذا أهمية حيوية ويجب أن يكون هناك عملية واضحة وقابلة للتحقق منها لدى المتقدمين للحصول على صفة AEO لاختيار شركاء أعمالهم .

سادساً : أمن الموظفين

يعتبر أمن الموظفين ، وضوابط الدخول ، وأمن شركاء الأعمال وما إلى ذلك ، أحد الجوانب الرئيسية للأمن .

لمنع دخول الموظفين غير المصرح لهم الذي يمكن أن يشكل خطراً أمنياً ، يجب على مقدم الطلب إجراء فحص أمني ، بقدر ما يسمح به القانون الوطني ، للموظفين المحتمل عملهم في مناصب أمنية حساسة وما ينتج عنها من خلفيات لإجراء فحوصات للموظفين الحالين في مثل هذه المناصب بشكل

دوري و حيثما اقتضت الظروف لذلك " . فيما يتعلق بالتنفيذ العملي لهذا المطلب ، يجب مراعاة هذه الموضوعات التالية الهامة من قبل كل من سلطات الجمارك ومقدم الطلب:

- يجب أن يكون لدى جميع المشغلين الاقتصاديين نظام / إجراءات مناسبة للامتنال لهذا المطلب ويجب أن تكون سلطات الجمارك قادرة على التحقق من ذلك.

- مقدم الطلب ، بصفته صاحب العمل ، هو المسؤول عن إجراء هذه الفحوصات بينما تتحقق سلطات الجمارك مما إذا كانت قد تمت وما إذا كانت كافية لضمان الامتثال مع مراعاة التشريعات السائدة.

يعتمد مدى وتقدير الوفاء بالشروط على حجم والهيكل التنظيمي ونوع النشاط التجاري للمشغل الاقتصادي. لذلك ، يتم تعديل التحقق الخاص لمقدم الطلب المعنى. ومع ذلك ، فإن المجالات الرئيسية التي يجب التحقق منها دائمًا تشمل:

- سياسة التوظيف لمقدم الطلب

يجب أن يكون التنظيم العام وإجراءات تعيين الموظفين الجدد واضحًا بما في ذلك المسؤول عن ذلك. يجب أن تعكس سياسة مقدم الطلب بشكل خاص جميع الاحتياطات المناسبة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تعيين موظفين جدد للعمل في وظائف حساسة من الناحية الأمنية للتحقق من أنهم لم يتم إدانتهم سابقاً بجرائم تتعلق بالأمن أو الجمارك أو غيرها من الجرائم الجنائية المتعلقة بأمن سلسلة الإمداد الدولية ، وإجراء عمليات فحص ذات مرتبة دورية للموظفين المعينين في مناصب أمينة حساسة بنفس الغرض إلى الحد الذي يسمح به التشريع الوطني.

يجب أن يكون لدى مقدم الطلب أيضاً متطلبات أمينة مطبقة فيما يتعلق باستخدام الموظفين المؤقتين. معايير أمينة مماثلة للموظفين المؤقتين وال دائمين مع مراعاة الحساسية الأمنية للوظائف. قد يتطلب مدققى الجمارك التحقق من كيفية إجراء مقدم الطلب لفحص الموظفين الخارجيين. في هذا الصدد ، يجب على مقدم الطلب الاحتفاظ بأدلة المعايير المطبقة في سجلاته.

- موظفون يعملون في موقع أمينة حساسة

عند تحديد "المناصب الأمينة الحساسة" ، يجب إجراء تحليل مناسب للمخاطر ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه ليست فقط مناصب إدارية ، بل أيضاً مناصب مرتبطة مباشرة بمناولة وتخزين وحركة البضائع. المناصب الأمينة الحساسة في هذا المحتوى هي على سبيل المثال:

- المناصب المسؤولة عن الأمن أو الجمارك أو التوظيف.

- الوظائف المخصصة للمباني والإشراف على الاستقبال.

- أماكن العمل الموضحة في القسم ٦ من اسبيان التقييم الذاتي SAQ المتعلقة بالسلع الواردة / الصادرة والتخزين.

يجب أيضاً التوصية بعدم إدراج الموظفين العاملين في إحدى القوائم السوداء التي تم وضعها بموجب القانون الوطني.

يجب أن تكون أي عمليات فحص يتم إجراؤها متوافقة مع القانون المصري بشأن حماية البيانات الشخصية الذي ينظم معالجة البيانات الشخصية في ظل الظروف المختلفة. في عدد من الحالات ، توجد أحكام تسمح بمعالجة البيانات الشخصية فقط في حالة إعطاء الشخص المعنى موافقته أو موافقة سابقة . وبالتالي ، من أجل تسهيل العملية لبعض الوظائف ، قد يتم تضمين بند خاص في العقد يطلب من الشخص المعنى إعطاء موافقته أو موافقتها على القيام بما يسمى بالفحوصات الأمنية.

-الإجراءات المتبعة عند ترك العمل أو إنهاء صلاحية الموظف

يجب أن يكون لدى مقدم الطلب إجراءات مطبقة لانهاء صلاحية الوصول إلى أنظمة تحديد الهوية والمباني والمعلومات للموظفين الذين تم إنهاء تعينهم.

كما هو مذكور في الملاحظات التفسيرية لاستبيان التقييم الذاتي SAQ (انظر السؤال ٦،١١ "أمن الموظفين والتوظيف") ، يجب توثيق جميع متطلبات الأمان المطبقة فيما يتعلق بسياسة التوظيف لمقدم الطلب.

سابعاً : مقدمي الخدمات الخارجية

قد يكون لمقدم الطلب أيضاً علاقات عمل تعاقدية مع أطراف أخرى بما في ذلك عمال النظافة ومتعبدهوا الطعام ومقدمي البرامج وشركات الأمن الخارجية أو المتعاقدين على المدى القصير. لأغراض AEO ، يشار إلى هذه الأطراف على أنها مزودي الخدمة.

على الرغم من أن مقدمي الخدمات الخارجيين ليس لديهم دور مباشر في سلسلة الامداد الدولية ، فقد يكون لهم تأثير حاسم على أنظمة الأمن والجمارك لمقدم الطلب. لذلك ، فيما يتعلق بالأمن والسلامة ، يجب على مقدم الطلب تطبيق التدابير المناسبة عليهم تماماً كما ينبغي لشركائه في العمل.

عندما يتم استيفاء بعض شروط الأمن والسلامة في AEO من قبل مقدم الخدمة نيابة عن مقدم الطلب AEO ، يجب التتحقق من ذلك كجزء من التدقيق. مثل لشرط التحكم في الدخول عندما يتعاقد مقدم الطلب مع شركة أمنية للوفاء بالتزاماتها في هذا المجال. يجب التتحقق من حالة التحكم في الدخول من خلال تقييم الطريقة التي يفي بها مزود الخدمة بذلك نيابة عن AEO. على الرغم من أن AEO قد يستعين بمصادر خارجية لهذه الأنشطة لطرف ثالث ، فإن مقدمي طلب AEO هو الذي يظل مسؤولاً عن الامتثال لمعايير AEO وضمان التزام مقدم الخدمة بالمتطلبات.

ثامناً : برامج التوعية الأمنية

لمنع الوعي غير الكافي بالمتطلبات الأمنية ، يجب على مقدم الطلب "التأكد من أن موظفيه الذين لديهم مسؤوليات ذات صلة بقضايا الأمن يشاركون بانتظام في البرنامج لزيادة وعيهم بتلك الموضوعات

الأمنية". يجب على مقدم الطلب تطوير آليات تنفيذ وتدريب الموظفين على السياسات الأمنية ، والتعرف على الانحرافات عن تلك السياسات وفهم الإجراءات التي ينبغي اتخاذها استجابة للثغرات الأمنية.

يجب على مقدم الطلب بشكل خاص:

- توعية موظفيه، وعند الاقتضاء الشركاء التجاريين ، فيما يتعلق بالمخاطر في سلسلة الأمداد الدولية.
- توفير المواد التعليمية وإرشادات الخبراء والتدريب المناسب على تحديد البضائع المشبوهة المحتملة لجميع الموظفين المعينين المشاركون في سلسلة الأمداد ، مثل أفراد الأمن وموظفي مناولة البضائع وتوثيق البضائع ، وكذلك الموظفين في الشحن ومناطق الاستلام. يجب أن يكون هذا التدريب قبل أن يتقدم المشغل الاقتصادي بطلب للحصول على صفة AEO
- الاحتفاظ بسجلات مناسبة للطرق التعليمية والإرشادات المقدمة والتدريب الذي تم إجراؤه لتوثيق برامج التوعية.

لا يوجد تكرار إلزامي على التدريب الخاص على الأمان والسلامة . ومع ذلك ، نظراً لأن الموظفين والمباني والإجراءات والتدفقات يمكن أن تتغير بشكل متكرر ، يجب الحفاظ على مستويات الوعي من خلال ضمان تحديث التدريب على أن يكون على أساس منتظم في حين يعد التدريب إلزامياً لجميع الموظفين الجدد أو لأي موظف في الشركة تم تعيينه حديثاً في وظيفة فيما يتعلق بسلسلة الأمداد الدولية على أن يكون تدريباً مناسباً لذلك .

يجب أن تكون الآليات المذكورة أعلاه لتعليم وتدريب الموظفين فيما يتعلق بالسياسات الأمنية ، مناسبة لحجم المشغل الاقتصادي ، على سبيل المثال ، بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، يمكن قبول تدريب شفهي ، ويمكن توثيقه ويتضمن متطلبات الأمن والسلامة الأساسية في إجراءات الأمان والسلامة العامة او كمذكرة توعية بسيطة ، موقعة بالأحرف الأولى من قبل الموظفين المعينين ، من قبل الجمارك .

في الوقت نفسه ، قد يختلف التدريب على الأمان والسلامة بين مختلف الموظفين في شركة واحدة حسب مسؤوليتهم وإمكانية تأثيرهم الفردي على أمن سلسلة الأمداد الدولية.

يتم تشجيع المتقدمين وموظفيهم على استخدام أدوات التعليم الإلكتروني في كل ما يخص AEO لاكتساب فهم عام لمفهوم AEO ومتطلبات الأمان ذات الصلة.

تاسعاً : مسؤول الاتصال مع الجمارك

يقوم مقدم الطلب بتعيين مسؤول اتصال مختص بالمسائل المتعلقة بالسلامة والأمن ". يجب ترشيح الشخص المسؤول عن الاتصال مع نقطة الاتصال في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد وجدير

بالذكر ان هذا الشرط لا يتعلق بـ "السلامة في العمل" لأن هذا يعتبر خارج نطاق معيار السلامة والأمن.

يجب أن يكون هذا الشخص هو نقطة الاتصال لأي مشكلات تنشأ من داخل الشركة وأيضاً تلك التي تنشأ من البرنامج المتعلقة بالأمن والسلامة

سواء تم الاستعانة بمصادر خارجية لهذه الوظيفة أو لم يتم ، يجب أن يضمن مقدم الطلب أن هذا الشخص على دراية كاملة بجميع القضايا الأمنية المحددة المتعلقة بالشركة ومصرح له بتلقي ونقل المعلومات والمواد الأمنية الحساسة.

"الاب الثالث "

مراحل عملية الاعتماد ومنح الصفة

الفصل الأول

استلام الطلب وقوله

وفقاً لنص المادة ٣٤٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك يتم تنفيذ خطوات الاعتماد والتي تبدأ بتقديم طلب للحصول على صفة المشغل الاقتصادي المعتمد مرفقاً به كافة المستندات المطلوبة ومن أهمها استبيان التقييم الذاتي والمستندات المدعمة لكل اجابة في الاستبيان (يقدم طلب الاعتماد في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد مرفقاً به نموذج من استبيان التقييم الذاتي وجميع البيانات والمستندات المؤيدة له وفقاً لنوع الصفة وطبيعة النشاط).

و تتولى الإدارة المختصة في البرنامج فحص الطلب والمستندات المرفقة به ، والتحقق من استيفاء المعايير والضوابط والشروط المشار إليها بالمادة (٣٤٢) من هذه اللائحة ، وذلك وفقاً لنوع الصفة والنشاط ، فإذا تبين أن الطلب غير مستوف للبيانات والمستندات المطلوبة ، يتم إخطار مقدم الطلب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أو البريد أو البريد الإلكتروني لاستيفاء المطلوب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الإخطار إليه ، وفي حالة تفاسخ مقدم الطلب عن تقديم البيانات أو المستندات الطبوية بعد انتهاء تلك المدة يخطر بمنحة مدة مماثلة كمهلة نهاية لاستيفاء المطلوب و في حالة انتهاء المهلة دون تعاون منه يتم إخطار المشغل برفض الطلب لعدم الجدية.

تتولى الإدارة المختصة في البرنامج إعداد تقرير بنتيجة فحص ودراسة الطلبات المقدمة، وعرضه على اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٤٥) من هذه اللائحة ، مع مراعاة الالتزام بالحفظ على سريه أيه معلومات يتم الحصول عليها بشأن إجراءات الطلب والتحقق والاعتماد ولا يجوز استخدامها إلا في الأغراض التي قدمت من أجلها.

الفصل الثاني

تحليل المخاطر وعملية الفحص والتدقيق (التحقق)

مقدمة :

ويشار إلى أن مصطلح التحقق الجمركي يغطي أنواعاً مختلفة من الضوابط الجمركية أو التقييمات التي تقوم بها الجمارك لضمان امتثال المشغلين الاقتصاديين للتشريعات والمتطلبات في المجالات المتعلقة بالجمارك تغطي الفحص أو الفحص الأولي والمراجعة اللاحقة و إعادة التقييم.

يتم إجراء التحقق الأولي من قبل الجمارك قبل منح أي نوع من الاعتماد في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد حيث تبدأ إجراءات التحقق بمجرد تقديم وقبول طلب الاعتماد ومرافقاته وتبدأ بفحص ما إذا كان مقدم الطلب مستوفياً للمعايير المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ في اللائحة التنفيذية من عدمه ، ومن ثم فإنه يتشرط أن يكون المدقق "المتحقق" قادرًا على:

- إصدار حكم بشأن استيفاء شروط منح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد
- تحديد المخاطر المتبقية واقتراح المزيد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها
- تحديد النقاط في إجراءات المشغل التي تحتاج إلى مراقبة أدق وتقديم المشورة لمقدم الطلب لتحسين أو تعزيز الإجراءات والضوابط ذات الصلة.

بمجرد منح الصفة (AEO) ، يجب على المرء أن يفرق بين الرصد "المراقبة" وإعادة التقييم حيث يتم عملية الرصد أو المراقبة بشكل مستمر من قبل الجمارك من خلال الإشراف على الأنشطة اليومية للمشغل الاقتصادي المعتمد () بما في ذلك زيارات موظف الجمارك المختص إلى المقر الخاص بالمشغل AEO و التي تهدف إلى الكشف المبكر عن أي إشارة عدم امتثال مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات فورية في حالة اكتشاف صعوبات أو عدم التزام إلى اجراء إعادة التقييم والتي تعني أنه تم بالفعل اكتشاف شيء ما ويجب اتخاذ إجراء للتحقق مما إذا كان المشغل الاقتصادي لا يزال متوافقاً مع معايير الاعتماد في البرنامج لا ، وبالتالي فإن الرصد "المراقبة" يمكن أن تؤدي إلى إعادة التقييم.

أولاً : جمع وتحليل المعلومات

من أجل إجراء تحليل للمخاطر وإعداد تدقيق "تحقق" فعال ومؤثر فمن الضروري أن تحصل مصلحة الجمارك "البرنامج" على أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الصلة المتاحة حول المشغل الاقتصادي ويتم جمع المعلومات بغرض:

- ادراك أفضل لأعمال المشغل الاقتصادي والبيئة المتعلقة بنشاطاته و خصائصه
- الحصول على نظرة عامة جيدة لتنظيم الأعمال والعمليات والإجراءات الخاصة بالعاملين داخل المشغل الاقتصادي .

- إعداد خطة التحق الميداني وفقاً لنتائج تقييم المخاطر - اعضاء لجنة التدقيق "التحقق" -
إعداد قائمة التدقيق - تركيز على التدقيق ، الخ
- التحقق من استيفاء المعايير المطلوبة قدر الإمكان.

تشمل المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها البرنامج من مصادر مختلفة ما يلي:

- قواعد البيانات الداخلية (مثل الإجراءات الجمركية المستخدمة /الاقرارات الجمركية التي تقدم بها مقدم الطلب)

- المعلومات الداخلية (نتيجة عمليات الفحص و /أو المراجعة السابقة ؛ منح أو إلغاء الاعتمادات الأخرى والوثائق الداعمة ، ومراجعة الإقرارات الجمركية المقدمة سابقاً ، هل سبق الغاء صفتة ، وما إلى ذلك) إن وجدت.

- المعلومات المطلوبة والمقدمة من قبل الجهات الحكومية الأخرى.

- المعلومات المقدمة من قبل المشغلين الاقتصاديين أنفسهم (استيفاء استبيان التقييم الذاتي SAQ)

- المعلومات المتاحة بصفة عامة (الأخبار ، الإنترن特 ، الدراسات ، التقارير ، الخ)

- أي معلومات أخرى ذات صلة بما في ذلك الرسومات ، والصور ، والفيديو ، مخطط المقرات ، وما إلى ذلك.

يجب تقييم جميع المعلومات التي تم جمعها بعناية من أجل تقييم دقتها وصلتها بأهداف التحقق . يجب أن يكون واضحًا أن جمع المعلومات عملية ديناميكية وقد تتطلب الحالة تقديم المزيد من المعلومات ويجب أن يكون مقدم الطلب على دراية بهذا وأن يكون مستعدًا لتزويد الجمارك بأي معلومات إضافية مطلوبة . حتى بمجرد بدء الفحص ويمكن للمراجعين أن يطلبوا جمع معلومات إضافية ذات صلة لتضييف قيمة إلى النتيجة كما يجب اعتبار أن المعلومات تتغير وأحياناً تكون صالحة فقط في وقت جمعها .لذا فمن الضروري الحصول على أحدث المعلومات مع تحديثها لضمان أن توافق مصلحة الجمارك الأحداث التي تؤثر على نتائج مرحلة التطبيق وفي أعمال المتابعة و من الضروري وجود نظام للتواصل مع مقدم الطلب عند الحاجة إلى مزيد من المعلومات ويفضل ان يكون من خلال نقطة الاتصال طرف الشركة ومن الممكن أن يؤدي حجم و ثقل المشغل الاقتصادي وخصوصياته ومعاملاته السابقة التي خضع فيها لعمليات الاعتماد الأخرى ذات الصلة إن وجدت إلى تسريع العملية بطريقة أفضل .

ثانياً : الشركات الصغيرة والمتوسطة

حتى يتسمى منح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد والامتثال للمتطلبات ، يجب الالتحن في الاعتبار أضافة الشركات الصغيرة والمتوسطة باختلاف أحجامها ونوعية الاعمال الخاصة بها ونوع السلع التي يتم التعامل معها و مكانتها في سلسلة الإمداد الدولية وما إلى ذلك.

ثالثاً : تقييم وإدارة مخاطر المشغل الاقتصادي

يمكن أن يكون تنظيم المشغل الاقتصادي نظاماً معقداً يتضمن العديد من العمليات المتراقبة لذا يجب أن تتركز لجنة التحقق على العمليات ، وإدارة المخاطر ، والضوابط الداخلية والتدابير المتخذة للحد من المخاطر كما يجب أن يشمل ذلك مراجعة منتظمة لتلك العمليات والضوابط والتدابير المتخذة لتقليل أو تخفيف المخاطر المتعلقة بالحركة الدولية للبضائع . وتعرف الرقابة الداخلية أنها العملية التي ينفذها المشغل الاقتصادي لمنع واكتشاف ومعالجة المخاطر من أجل ضمان أن جميع العمليات ذات الصلة كافية . ويعطي عدم تنفيذ الشركة لنظام رقابة داخلي دليلاً على الاداء الضعيف للنظام داخليها ومؤشراً واضحاً لمخاطر واضحة .

ان أنظمة الإدارة القائمة على المخاطر هي الأنظمة التي من خلالها يقوم المشغلون الاقتصاديون في أي صناعة بتقييم المخاطر والتحكم فيها ومراقبتها ومعالجتها . بالنسبة إلى المشغل الاقتصادي المعتمد ، بمعنى أنه يتوجب على المشغل الاقتصادي أن يحدد بوضوح في سياساته /استراتيجياته أهداف الالتزام بالقواعد الجمركية وتأمين الجزء الخاص به من سلسلة الإمداد وفقاً لنموذج عمله .

و يجب أن يسمح نظام إدارة الشركة بما يلى:

- دورة مستمرة لتحديد الاحتياجات أو المتطلبات
- تقييم أفضل الوسائل للالتزام بالمتطلبات
- تنفيذ عملية مُداراة لتطبيق إجراءات الإدارة المختارة
- مراقبة أداء النظام
- الحفاظ على دليل تطبيق العمليات المستخدمة لتحقيق أهداف العمل ، وتحديد فرص تحسين الوظائف أو الأعمال ، بما في ذلك آليات الإبلاغ عن الثغرات والأخطاء العرضية والأخطاء الهيكلية المحتملة.

كل هذا يجب أن ينظر إليه في إطار الالتزام للمتطلبات القانونية والتنظيمية التي تشتهر فيها الشركة أو مطلوب منها الالتزام.

كلما زادوعي الشركة بعملياتها والمخاطر المتعلقة بأنشطتها ، كلما كان من الممكن إدارة العمليات وفقاً لذلك . هذا يعني أن الشركة يجب أن تكون على دراية بمفاهيم مثل: إدارة المخاطر ؛ والتشريعات ذات الصلة؛ والآليات الرقابية (المراقبة ، إعادة التقييم ، إعادة تنفيذ العملية و /أو إعادة تصميم الإجراءات) ونفذت الإجراءات ذات الصلة لتغطية أهم المخاطر وتحديد المخاطر الجديدة.

داخل شركة المشغل الاقتصادي يجب أن يكون هناك شخص مسؤول، عن تنفيذ تقييم المخاطر والتهديدات ووضع وتقييم الضوابط الداخلية والتدابير الأخرى. و ذلك بما يتوافق مع حجمها وتعقيدها

كما يجب أن يغطي تقييم المخاطر والتهديدات جميع المخاطر ذات الصلة لصفة AEO مع مراعاة دور المشغل الاقتصادي داخل سلسلة الإمداد و التي يجب أن تشمل:

- تهديدات الأمن / السلامة للمباني والسلع
- التهديدات المالية
- موثوقية المعلومات المتعلقة بالعمليات الجمركية ولوجستيات البضائع
- مسار تدقيق واضح ومنع واكتشاف الاحتيال والأخطاء
- الترتيبات التعاقدية لشركاء الأعمال في سلسلة التوريد.

يجب أن يغطي تقييم المخاطر والتهديدات لأغراض الأمن والسلامة جميع المباني ذات الصلة بالأنشطة المتعلقة بالجمارك للمشغل الاقتصادي.

رابعاً : تحليل وتقييم المخاطر الجمركية

بالإشارة إلى النقطة السابقة ، فإن المشغل الاقتصادي هو الأفضل لتقييم مخاطره واتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطيتها . و يتتمثل دور البرنامج في إجراء عمليات تحقق لتقييم مدى فعالية معالجة المشغل الاقتصادي لهذه القضايا . هل مقدم الطلب على دراية بأهم المخاطر وهل يتخذ الإجراءات المناسبة لتعطيتها؟

لإجراء هذا التقييم واتخاذ القرار المناسب بشأن منح صفة AEO ، يجب على البرنامج:

- تقييم مخاطر المشغل الاقتصادي
- إعداد خطة تدقيق "تحقق" مناسبة بناءً على المخاطر
- إجراء زيارة التحقق الميداني
- معالجة أي مخاطر غير مقبولة مع المشغل الاقتصادي
- اتخاذ القرار المناسب ، سواء منح صفة AEO أم لا
- مراقبة المشغل الاقتصادي لمنحه الصفة وإعادة تقييمه إذا لزم الأمر .

يجب أن يكون المشغل الاقتصادي قد نفذ الإجراءات والتدابير المناسبة على مستوى الإدارة للتعامل مع المخاطر ذات الصلة بمنح صفة AEO. في هذا السياق ، يجب على المشغل الاقتصادي أن يدرك أنه من الممكن الاستعانة بمصادر خارجية "للأنشطة" وليس "المسؤوليات". كما انه في سياق مفهوم AEO، لابد للمشغل أن يكون على دراية بالمخاطر المتعلقة بالاستعانة بالمصادر الخارجية ويجب أن يتخذ إجراءات لتغطية هذه المخاطر وتقديم أدلة للجمارك حول ذلك.

تقييم المخاطر لمشغل اقتصادي معين

بالنسبة للجمارك ، تتمثل الخطوة الأولى في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الصلة لفهم أعمال المشغل الاقتصادي بمجرد الانتهاء من ذلك ، يمكن للجمارك المضي قدماً في تقييم المخاطر ، ووضع

خطة تدقيق "تحقق" وإجراءها . باستخدام جميع المعلومات المتاحة ، ويتم إجراء تقييم للمخاطر في جميع مجالات المخاطر ذات الصلة لنشاط المشغل ضمن سلسلة التوريد الدولية وفقاً لنموذج أعمال المشغل الاقتصادي . ويجب القيام بذلك مرحلة تلو الأخرى ، مع الأخذ في الاعتبار جميع المخاطر المتعلقة بنشاط المشغل الاقتصادي والمرتبطة بوضع المشغل الاقتصادي المعتمد في هذه المرحلة ، فتكون بذلك المخاطر كما تم تقييمها بناءً على جميع المعلومات المتاحة قبل اجراء زيارة التحقق وفعالية نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة المشغل الاقتصادي . يجب أن يوجه المدققين أثناء إعداد خطة التدقيق.

مخطط المخاطر ونموذج AEO

في "دليل إدارة المخاطر" لمنظمة الجمارك العالمية ، تعرّف المخاطر من منظور الجمارك عموماً على أنها: احتمال عدم الالتزام بالتشريعات الجمركية ، ولكن في سياق هذه المبادئ التوجيهية ، من الأفضل وجود نهج أوسع ومحدد ليتمثل المخاطر .". احتمال أن يؤثر إجراء أو حدث ما بشكل سلبي على قدرة الشركة على الالتزام لمتطلبات ومعايير AEO و هناك شيئاً يجب أخذها في الاعتبار : احتمالية وقوع حدث ، بالإضافة إلى مؤثرات ذلك الحدث ، ومن أجل تقييم أهمية المخاطر ذات الصلة ، يجب دائماًأخذ هذين البعدين في الاعتبار . و يمكن تصور هذه المفاهيم من خلال ما يسمى بمصفوفة المخاطر في الصورة التالية:

تفسير المصفوفة :

تظهر هذه المصفوفة أن تأثير المخاطر المرتفعة سيكون غير مقبول في جميع الحالات باستثناء الحالات ذات الاحتمالية المنخفضة ، في حين أن المخاطر المتوسطة سيكون غير مقبول في حالة الاحتمالية العالية . الهدف هو تقليل مستوى الخطر (تأثير / الاحتمال) إلى مستوى مقبول ، والتأكد من خلال المراقبة أنه لا يتغير.

عادة ، يجب مراعاة ما يلي:

- الخطر في المنطقة الحمراء ، ويعتبر مرتفعاً ويجب تقديم المزيد من الإجراءات المضادة لتقليل مستوى الخطر

- الخطر في المنطقة الصفراء ، يمكن اقتراح إجراءات تصحيحية لتحريك المخاطر في المنطقة الخضراء ، إما تخفيف التأثير أو تقليل احتمالية حدوثه

- الخطر في المنطقة الخضراء ، يمكن التعامل مع المخاطر على أنها مقبولة ولكن يمكن النظر في التحسينات.

كما ينبغي استخدام هذين البعدين لتحديد أولويات المخاطر ووضع تصور للتدابير المضادة المناسبة. من الواضح أن المخاطر يمكن أن يكون لها صلة مختلفة اعتماداً على منظور أصحاب المصلحة المعنيين . على سبيل المثال ، يمكن أن يكون لدى المشغل الاقتصادي والجمارك فهم مختلف لمفهوم الأمان : فمثلاً يمكن أن يكون هدف المشغل الاقتصادي هو تأمين البضائع ضد مخاطر السرقة ، بينما ينصب تركيز الجمارك للأمن على حماية المواطنين ومنع إدخال سلع غير مشروعة أو خطرة في سلسلة الإمداد . كما من المهم أن يغطي تقييم التهديدات والمخاطر للمشغل الاقتصادي جميع المخاطر التي تتعرض لها أعمالهم ذات الصلة بصفة AEO ، مع الأخذ في الاعتبار نطاق مفهوم المشغل الاقتصادي المعتمد ودور المشغلين الاقتصاديين في سلسلة التوريد الدولية وفقاً لنموذج أعمالهم.

جزء من العملية ، لا يتعين على المشغل الاقتصادي فقط تنفيذ وإدارة التدابير المختارة المناسبة ولكن أيضاً التأكد من أن عملية الإجراءات ومراجعتها وإعادة تقييمها.

وهذا يعني أنه يجب على المشغل الاقتصادي مراقبة العمليات ذات الصلة على أساس منتظم ، والتحقق مما إذا كانت الإجراءات المعمول بها كافية لضمان التزام الجمارك والأمن والسلامة . كما انه يجب أن يوثق المشغل الاقتصادي ما تم إنجازه ، لتنفيذ إجراءات التحسين وإثباته للجمارك.

بايجاز ، يجب أن يكون لدى المشغل الاقتصادي إجراءات وتدابير من أجل:

- التحديد الواضح للأصول والأهداف المعرضة لمخاطر(على سبيل المثال ، بالنسبة إلى المشغل الاقتصادي

- أهمية أن يكون الهدف هو الالتزام للقواعد الجمركية وتأمين سلسلة التوريد الخاصة بها)

- تحديد التهديدات التي يمكن أن تعرّض الأصول والأهداف المحددة للخطر

- المراقبة المستمرة إذا كانت أصولها مهددة من قبل تلك التهديدات المحددة

- تقييم المخاطر المتعلقة بدوره في سلسلة التوريد الدولية وفقاً لنموذج أعمالها

- تغطية هذه المخاطر من خلال اتخاذ الإجراءات وتنفيذ الإجراءات المناسبة

- مراقبة فعالية الإجراءات المنفذة.

خامساً : التحقق والمراجعة القائمة على المخاطر

أ. إعداد خطة التحقق

يتحمل المحقق مسؤولية تخطيط عملية التدقيق وتنفيذها للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كان المشغل الاقتصادي ملتزماً بالمعايير الموضوعة. كما يجب على المحققين تحديد خطة تحقق وفقاً للمخاطر المحددة للمشغل الاقتصادي المحدد.

خطة التتحقق هذه بمثابة الدليل الإرشادي المحدد الذي يجب اتباعه عند إجراء التتحقق ويجب أن تحدد أهداف ونطاق وأساليب التتحقق.

يجب رسم خطة التتحقق كنتيجة لتقدير المخاطر وعكس المعلومات حول ما يلي :

- مجالات المخاطر المختلفة، مع الإشارة إلى النقاط / الجوانب ذات الصلة للتحقق.
- مصفوفة تحليل المخاطر.
- الإدارات أو الوحدات التي سيتم فحصها
- الإدارة والموظفين لإجراء المقابلة
- ماذا وكيف ومتى ينبغي إجراء معاملة / اختبارات أمان محددة .

يجب أن تستند إجراءات المراجعة والموارد المخصصة إلى المبدأ التالي : "كلما زادت المخاطر كلما ارتفع مستوى التدقيق"

ب - اجراء عملية التحقق

تعد عملية المراجعة عملية منهجية تهدف إلى جمع المعلومات وتقييمها بشكل موضوعي. وهي تشمل أيضاً الحصول على النتائج والتي تهدف بدورها إلى التحسين المستمر للعمليات ذات الصلة ، مما يؤدي ذلك إلى خفض نسبة المخاطر المتعلقة بأنشطة المشغل الاقتصادي إلى مستوى مقبول. وبعد تقييم مدى فاعلية عمليات تقييم المخاطر والرقابة الداخلية للمشغل الاقتصادي من العناصر الرئيسية في انشطة المراجعة والتدقيق. ولذلك لا بد أن يلتزم المشغل الاقتصادي بتقييم وتحفيض نسبة المخاطر لأعماله مدعماً بذلك بالمستندات؛ مع الوضع في الاعتبار الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، حيث يجب أن يكون مستوى الرقابة الداخلي والمستندات المطلوبة مناسباً فيما يتعلق بمستوى المخاطر وفقاً إلى نطاق وحجم أعمال المشغل، مع الوضع في الاعتبار أنه حتى في حالة قيام المشغل بإجراء تقييم للمخاطر فقد لا يتواافق تقييمه دائماً مع التهديدات والمخاطر التي يتم تحديدها من قبل الجمارك.

وي ينبغي أن تكون عمليات المراجعة والتحقق دائماً قائمة على المخاطر وأن تركز على المخاطر العالية لكي تتمكن من تحقيق أهداف المراجعة وذلك فيما يخص مشغل إقتصادي بعينه. وتعد عمليات المراجعة على أساس المخاطر منهجية لمراجعة الحسابات وتحليل المخاطر ذات الصلة، كما تقوم بوضع حدود

مقبولة بناءً على تحليل مخاطر التدقيق وبالتالي تطوير برامج المراجعة والتحقق والتي تخصص جزءاً

كبير من موارد المراجعة للمجالات عالية الخطورة. ويرجع أهمية ذلك إلى أن المراجع قد يكون غير قادر على إجراء أعمال التدقيق بشكل تفصيلي ، لا سيما في حالة الشركات متعددة الجنسيات (أي في حالة وجود عدد من الفروع للشركة).

نجد أنه يجب أن يركز التحقيق في المقام الأول على تحديد وتقدير المخاطر المرتفعة، الرقابة الداخلية، والتدابير والإجراءات اللازمة لتخفيض نسب المخاطر والتي يقوم باتخاذها مقدم الطلب وتحديد إطار عام لتقليل تأثير هذه المخاطر التي تم تحديدها إلى مستوى مقبول قبل منحه صفة المشغل الاقتصادي المعتمد. كما تتميز عمليات المراجعة القائمة على المخاطر RBA بشكل أساسي بأنها عملية تحقق لأنظمة الشركات.

ج - إدارة المخاطر المتبقية Residual Risk: المخاطر المقبولة أو الغير مؤثرة

تقوم عمليات التدقيق على أساس المخاطر RBA بتحديد مؤشرات للمخاطر والتي تعد خيارات أساسية يمكن استخدامها لتحسين إدارة المخاطر والتحقق والرقابة. مما يتيح للمشغل الاقتصادي فرص لتحسين عملياته وذلك من خلال التوصيات المتعلقة بالمخاطر التي لا تؤثر على التزام المشغل مع الجمارك أو يكون لها تأثير على الأمن والسلامة ، ولكن يمكن أن يعرض الاستراتيجيات التشغيلية للمشغل وأدائه للخطر على المدى الطويل. ويوفر تحليل جيد للمخاطر إطاراً لضمان المراجعة الدقيقة لأداء الشركة. لابد أن يضع المحقق في الاعتبار انه عند اعداد خطة التحقق أن تكون مرنة حيث أن المستندات يمكن أن تتغير وفقاً للمعلومات التي يقوم المحقق والمراجع بطلبها أثناء إجراء عملية التحقق. حيث أنه يمكن أن يتم تقييم المخاطر المحتملة على أنها مخاطر منخفضة وذلك في مرحلة تقييم المخاطر والذي يمكن أن يتم إعادة تقييمها على أنها مخاطر مرتفعة وذلك وفقاً لمتابعة العمليات على أرض الواقع، لذلك لابد من الوضع في الاعتبار أن لا يتم تقييم العمليات والإجراءات وفقاً للمستندات والأوراق المقدمة ولكن أيضاً يكون وفقاً للعمليات الحقيقة وكيف يتم ترجمة تلك الإجراءات في الواقع العملي.

يجب أن يقوم المحقق دائماً بتقييم أية معلومات إضافية تتعلق بالمجالات التي يعتقد أنها تقع في «المنطقة الخضراء» وأن يكون على استعداد للتحقق من الإجراءات ذات الصلة في حالة الطعن في المخاطر المحتملة من خلال الحقائق.

ينصح الرجوع إلى الجدول الخاص بالتهديدات و المخاطر والحلول الممكنة

يتكون نظام المخاطر القائمة على المراجعة RBA من أربعة مراحل رئيسية والتي تبدأ بتحديد المخاطر وترتيبها حسب الأولوية ، وتحديد المخاطر الباقيه ، وتقليل المخاطر المتبقية إلى المستوى المقبول ، وإبلاغ المشغل الاقتصادي بنتائج ذلك التحقق.

ويتم تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- التحقق من العمليات المختلفة للمشغل الاقتصادي وذلك للتعرف على المخاطر وترتيبها حسب الاولوية، بما في ذلك فحص الخطة الأمنية وما إذا كان لدى المشغل خطة أمنية، والتهديدات والإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية.

- التأكد من استراتيجيات وإجراءات إدارة المشغل الاقتصادي وتقييم الرقابة وذلك لتحديد مخاطر المراجعة المتبقية. ويجب اختباراليات الرقابة عند الاقتضاء ؟

- العمل على المخاطر المتبقية وذلك للوصول بها إلى المستوى المقبول (يجب الاتفاق على إجراءات المتابعة مع المشغل الاقتصادي من أجل تقليل تأثير و / أو احتمالية وجود خطر معين للوصول بجميع أنواع المخاطر إلى المنطقة الخضراء).

- إبلاغ المشغل الاقتصادي بنتائج التتحقق. من المهم أن يقوم المراجع بإبلاغ مقدم الطلب بأية مخاطر تم التعرف عليها خلال عملية المراجعة وكذلك عرض توصيات والتي يمكن من خلالها التغلب على المخاطر التي تم اكتشافها.

- المتابعة ، و إعادة تقييم المعايير والمتطلبات إذا لزم الأمر.

د - التقرير النهائي للتدقيق " التتحقق " وتوثيق العملية

لابد أن يقوم المحقق بتوثيق نتائج الفحص والنتائج الخاصة بالمراجعة بدقة. حيث أنه من الضروري توثيق ما تم عمله خلال عملية التتحقق وليس فقط مجرد جمع الأدلة والمعلومات. فمن المهم للجمارك توثيق جميع عمليات التدقيق خلال اجراءات منح صفة المشغل ولا تختلف أهمية التوثيق للجمارك عن أهميتها للمشغل أيضاً.

لابد أن يتضمن التقرير النهائي للتحقق على المعلومات التالية والتي لابد أن تكون مصاغة بطريقة منهجية وواضحة وهي:

- نظرة عامة عن المشغل الاقتصادي (مجال عمله، دوره في سلسلة الأمداد، طريقة آدائه للاعمال، الانشطة والمهام المتعلقة بالجمارك، الخ).

- وصف واضح ودقيق إلى ما تم عمله من قبل المشغل لاستكمال المعايير الخاصة بالانضمام لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد.

- وصف واضح لجميع مواطن الخطر التي تم التتحقق منها وكذلك تلك التي لابد من وضعها في الاعتبار، وآية إجراءات تتعلق بالمتابعة تم اقتراحتها على مقدم الطلب.

- تقرير واضح عن أي إجراء أو رد فعل صدر من المشغل تجاه المراجعين أو المحققين أثناء تأدية عملهم.

- كتابة التوصية سواء بمنح الصفة أم لا وفقاً لعملية المراجعة بشكل واضح.

- في حالة التوصية بعدم منح الصفة، لابد من ذكر الاسباب بشكل تفصيلي واضح والتي تبرر التوصية بعدم منح الصفة متضمنة أي معلومات تم الحصول عليها من أية جهات أخرى موضحاً إذا ما تم الحصول على تلك المعلومات عن طريق الاستشارات أم غيرها من الطرق.
 - نظرة عامة عن ملف المخاطر الخاص بالمشغل، وفي حالة منح صفة المشغل لابد من تضمين أية توصيات تتعلق بالمتابعة وأو اعادة التقييم
- ومن هنا تبرز الاهمية القصوى للتقرير النهائي للتحقق ، والذي يعكس بدوره جميع الاعمال والأنشطة التي تم انجازها بالفعل خلال عملية التحقق من استيفاء معايير الاعتماد من (تحليل المخاطر، وضع خطة التحقق، الزيارات لمقر مقدمي الطلب، المعلومات التي تم الحصول عليها من الجهات الأخرى إن وجدت، ملف المخاطر الخاص بالمعامل،.....الخ) وتكون تلك التقارير مصاغة باختصار ومنهجية وبشكل يوضح مؤشرات لأية إجراءات يمكن اتخاذها في المستقبل
- يجب الانتباه إلى أنه لابد على فريق المحققين قبل الكتابة النهائية للتقرير التتحقق أن يقوم بمراجعة أية نقاط مهمة وغير واضحة مع المشغل حتى يتضمن الحقائق بشكل واضح في التقرير

"الباب الرابع "

اتخاذ قرار منح الصفة في ضوء المعلومات التي تم جمعها

الفصل الأول

العوامل التي يجب وضعها في الاعتبار قبل اتخاذ القرار

يعتمد قرار الجمارك على منح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد ل يقدم الطلب من عدمه على المعلومات التي تم تجميعها وتحليلها خلال المراحل المختلفة لعملية الاعتماد بدءاً من استلام طلب المتعامل للانضمام إلى برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد حتى اكتمال عملية التحقق بالكامل.

ولكي تتمكن سلطات الجمارك من اتخاذ قرار منح الصفة لابد من وضع العوامل التالية في الاعتبار:

- كل المعلومات السابقة التي تم الحصول عليها وخاصة بمقدم الطلب من السلطات المختصة، متضمنة طلب الانضمام لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد جنباً إلى جنب مع استمرارة التقييم الذاتي مكتملة البيانات، وكذلك جميع المستندات الأخرى الداعمة. ويمكن الاستعانة بذلك المعلومات في حالة الحاجة لعادة التقييم مرة أخرى، وفي بعض الأحيان بهدف تحديث المعلومات تحسباً لآية مستجدات أو تغييرات تطرأ على الشركة والتي من الممكن أن تحدث خلال الفترة من تقديم الطلب والموافقة عليه إلى مرحلة الاعتماد.

- جميع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية المراجعة ، ينبغي على الجمارك أن تعد وتتنفيذ أنجح أساليب الاتصال الداخلي لنتائج المراجعة والتدقيق التي تمت بمعرفة فريق المراجعة إلى لجنة الاعتماد المعنية باتخاذ القرار. يوصى بتوثيق كامل لعمليات المراجعة من خلال التقرير أو أي وثيقة/طريقة مناسبة أخرى باعتبارها أنساب آلية للقيام بذلك ؟

- نتائج أي تقييم آخر للشركة وأية إجراءات رقابية أخرى.

في نهاية العملية وقبل اتخاذ القرار النهائي، تقوم لجنة الاعتماد بإبلاغ مقدم الطلب على وجه الخصوص بنتيجة المراجعة والتي يمكن أن تكون سلبية، وفي هذه الحالة، تمنح الجمارك الفرصة لمقدم الطلب للإعراب عن وجهة نظره ، وتقديم معلومات تكميلية بغرض التوصل إلى نتيجة/ إيجابية.

ويجب تنبيه مقدم الطلب بأن عدم الرد يعد تنازلاً عن الحق في الاستماع إليه، وفي الحالات التي يشير فيها الشخص إلى رغبته في التنازل عن الحق في الاستماع ، ينبغي تسجيل هذا والاحتفاظ به كدليل على أن مقدم الطلب قد تم منحه فرصة للرد.

وعلى الجمارك إعلام مقدم الطلب إذا ما كانت سوف تقوم بالعدول عن القرار الأصلي الذي قد تم اتخاذه أو لا بناءً على المعلومات التكميلية التي قام بتقديمها مقدم الطلب.

أولاً : مرحلة اتخاذ القرار:

وفقاً لنص المادة ٣٤٥ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك :تشكل بالمصلحة لجنة منح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد برئاسة رئيس الإدارة المركزية للمشغل الاقتصادي المعتمد، وعضوية كل من:

- أ- مدير عام العملاء بالإدارة المركزية للمشغل الاقتصادي المعتمد.
- ب-مدير عام الالتزام بالإدارة المركزية للمشغل الاقتصادي المعتمد.
- ج- مدير عام العمليات بالإدارة المركزية للمشغل الاقتصادي المعتمد.
- د- مدير عام المتابعة والتقييم بالإدارة المركزية للمشغل الاقتصادي المعتمد.

وللجنة أن تستعين بمن تراه لمعاونتها في آداء أعمالها، دون أن يكون له حق التصويت، ويكون للجنة مقرر يختاره رئيس اللجنة.

وتختص اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بالنظر في طلبات الاعتماد في البرنامج، وتصنيفات الإيقاف المؤقت وإعادة التفعيل، وكذلك توصيات الالغاء التي تعرض عليها من الإداره المختصة في البرنامج، وتلتئم اللجنة بصفة شهرية، وذلك بدعوة من رئيسها.

ولغرض تطبيق مبدأ حق الاستماع، يتم التواصل مع المشغل الاقتصادي في حال توفر أسباب تؤدي إلى إصدار قرار في غير صالحه من اللجنة وذلك لتحديد موعد معه لعرض مبرراته.

وتصدر اللجنة قراراتها بمنح الصفة (الاعتماد) أو الرفض خلال مائة وعشرين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، ويجوز للجنة مد هذه المدة لأسباب مبررة بما لا يجاوز ثلاثة أيام ويشترط لصحة اتفاق اللجنة حضور ثلثي الأعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة، وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الحضور ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي من هالرئيس.

ويعتمد رئيس اللجنة أو من ينوب عنه شهادات الاعتماد وفقاً لقائمة بمحض قرار الاعتماد الصادر من اللجنة.

ويحرر عن كل اجتماع للجنة محضر تسجل فيه الإجراءات والقرارات الصادرة، على أن يوقع من رئيسها والأعضاء الحضور، ويبيّن اعتماد المشغل الاقتصادي نافذاً ما لم يتم ايقافه أو الغاؤه.

ثانياً : إبلاغ مقدم الطلب:

لابد من إبلاغ مقدم الطلب كتابة بما يلي:

- قبول طلب الاعتماد

- تمديد الفترة لاتخاذ القرار وسبب التمديد ويشمل :

- تمديد فترة اتخاذ القرار بسبب إجراء التحقيقات من قبل الإدارة المختصة.
- تمديد فترة اتخاذ القرار وذلك بسبب طلب مستندات أو معلومات إضافية
- تمديد فترة اتخاذ القرار نتيجة منح مقدم الطلب حق الاستئناف

- سيكون من المناسب إبلاغ مقدم الطلب أيضاً في الحالات التي يطلب فيها مقدم الطلب تمديداً لإجراء تعديلات من أجل ضمان استيفاء الشروط والمعايير.

- سيكون من المناسب إبلاغ مقدم الطلب أيضاً بالفترة الممتددة لاتخاذ قرار في الحالات التي تكون فيها هناك إجراءات جنائية معلقة.

تقوم الإدارة المختصة بالبرنامج بإبلاغ القرار لمقدم الطلب بالقرار النهائي الخاص بطلبه. وفي هذا السياق، والجدير بالذكر أن أي قرار برفض الطلب يجب تضمينه بأسباب الرفض ، وقبل قبول قرار الرفض لطلب ما، لابد من منح فرصة للإعراب عن رأي المشغل الاقتصادي والتبرير وتقديم المستندات اللازمة لذلك.

يجب على الجمارك إبلاغ المشغل الاقتصادي كتابة بأي وسيلة (على سبيل المثال عن طريق البريد الإلكتروني، خطاب رسمي... الخ)

ثالثاً : التظلمات:

وفقاً لنص المادة ٣٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك :

تشكل بالمصلحة لجنة تظلمات خاصة ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد برئاسة رئيس المصلحة أو من يفوضه وعضوية كل من:

أ- رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة.

ب- رئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية.

ج- رئيس الإدارة المركزية لشئون المجتمع التجاري.

وللجنة أن تستعين بمن تراه لمعاونتها في أداء أعمالها، دون أن يكون له حق التصويت، ويكون للجنة مقرر يختاره الرئيس.

وتختص اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بالنظر في التظلم من قرارات رفض الاعتماد في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد أو قرارات تعليق الاعتماد أو إلغائه، وتحجّم اللجنة كل

ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من رئيسها، على أن يتم تقديم التظلم إلى اللجنة خلال ثلاثون يوماً من تاريخ الإخطار بالقرار فإذا انقضت هذه المدة دون تقديم تظلم يصبح القرار نهائياً ويتم إخطار صاحب الشأن - في حال تقدمه بالتلتم - من أي من هذه القرارات خلال المدة المقررة لذلك للحضور أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة لسماع اقواله وتمكينه من تقديم ما يراه من مستندات خلال الاجل المناسب الذي تحدده اللجنة لذلك - وعلى اللجنة استطلاع رأي الإدارة المركزية للمشغل الاقتصادي المعتمد في التظلم خلال عشرة أيام من تاريخ انتهاء مدة العشر أيام المشار إليها ويكون قرار لجنة التظلمات في هذا الشأن نهائياً.

ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور ثلاثة اعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة، وتتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الحاضرين، وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس. ويحرر عن كل اجتماع محضر يتضمن الاجراءات والقرارات الصادرة عن اللجنة يوقع من رئيسها والاعضاء الحاضرين.

رابعا : المدة الزمنية

مدة دراسة الطلب خلال ١٢٠ يوم من تاريخ قبول الطلب وفي بعض الاحيان يتم مد تلك الفترة ٣٠ يوم اخرى وبذلك يكون اجمالي مدة الدراسة ١٥٠ يوما .

خامسا : تبادل المعلومات مع الجهات الحكومية الأخرى

في سياق إجراءات برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد، يعد تبادل المعلومات بين الجمارك والجهات المعنية ذات الصلة عاملاً مهما عندما يتعلق الأمر بضمان التزام المشغل الاقتصادي لمعايير الانضمام للبرنامج، وتكمّن أهمية ذلك في أنه بمجرد أن يتم منح المشغل الاعتماد ، يعد هذا بمثابة ترخيص له للعمل من خلاله في جميع أنحاء الجمهورية ، وإدراكاً من الجمارك أن العديد من المشغلي الاقتصاديين يشاركون في أنشطة جمركية مع عدد من الجهات المعنية ذات الصلة في جميع أنحاء الجمهورية فلابد من إجراء تقييم معايير المشغل الاقتصادي المعتمد في ضوء جميع انشطته الجمركية ذات الصلة. لا يمكن القيام بذلك إلا من خلال تبادل المعلومات والتشاور الفعال بين الجمارك والجهات المعنية ذات الصلة ومنها الجهات الامنية ، مصلحة الضرائب ، هيئة سلامة الغذاء ، هيئة الدواء ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

على الرغم من أن التشريع يمنح دوراً رائداً إلى لجنة الاعتماد المسؤولة عن قبول الطلب ومنح الصفة، فإن التشاور وتبادل المعلومات بين الجمارك والجهات المعنية ذات الصلة أيضاً له دوراً هاماً في هذه العملية حيث يساعد في اتخاذ القرار.

"الباب الخامس"

عمليات ما بعد الاعتماد

أولاً: المتابعة والمراقبة من قبل المشغل الاقتصادي نفسه

يقع عبء المتابعة في المقام الأول على المشغل الاقتصادي ، فينبغي الزامه بالبلاغ عن أية تغيرات وبيان تكون المتابعة والمراقبة جزءاً من نظام الرقابة الداخلي في الشركة ، كما يجب أن يكون المشغل الاقتصادي قادرًا على إثبات كيفية إجراء المراقبة والمتابعة وإظهار النتائج؛ ويجب على المشغل الاقتصادي أن يستعرض عملياته والمخاطر ليعكس أي تغيرات هامة تحدث في عملياته ولا بد من إبلاغ السلطات الجمركية بهذه التغيرات.

يجب على المشغل الاقتصادي المعتمد إبلاغ الجمارك بأى تغيرات تتعلق بأى موافقة أو ترخيص أو شهادة أخرى إن وجدت تمنحها الجهات الحكومية الأخرى التي قد يكون لها تأثير على منح صفة الاعتماد

لضمان وعي المشغلين الاقتصاديين المعتمدين بهذا الالتزام، يجوز للسلطة الجمركية المختصة على سبيل المثال:

- إعطاء أمثلة على المعلومات التي ينبغي إبلاغها إلى الجمارك المختصة في القرار الكتابي، والخطابات، وما إلى ذلك، التي ترسل إلى المشغل بعد إصدار الاعتماد.
- تزويد المشغل بنقطة الاتصال مع البرنامج للبلاغ عن جميع المعلومات المتعلقة بالاعتماد.
- إرسال بريد إلكتروني (على سبيل المثال في البريد الإلكتروني الذي به شعار AEO إلى المشغل الاقتصادي) إلى نقطة الاتصال للمشغل في الشركة يؤكد على هذا الالتزام وتتيح إمكانية إبلاغ التغيرات ذات الصلة.
- عندما يكتشف موظفو الجمارك تغييرًا مفاجئًا، يجب إرسال بريد إلكتروني «تحذيري» إلى نقطة الاتصال التابعة للمشغلي الاقتصادي المعتمد في الشركة مشيرًا إلى ضرورة إبلاغ الجمارك بهذا النوع من المعلومات.
- إرسال استبيان مختصر بشكل منتظم (على سبيل المثال سنويًا) (باستخدام بعض الأسئلة من SAQ) إلى نقطة اتصال المشغل الاقتصادي المعتمد (عبر البريد الإلكتروني) يسأل عن التغيرات المحتملة فيما يتعلق بالمعايير ذات الصلة.

ثانياً : الرصد والمراقبة من قبل الجمارك:

تقوم الجمارك بالمراقبة والمتابعة بصفة مستمرة، وذلك من خلال رصد الأنشطة اليومية للمشغل مع الجمارك ، والقيام بالزيارات إلى منشآت المشغل، وبهدف هذا إلى الكشف المبكر عن أية إشارة لعدم التزامه مما يتربّ عليه اتخاذ إجراءات فورية في حالة اكتشاف صعوبات أو عدم التزام المشغل . وفقاً للمادة ٣٤٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المصري . ، تخضع حالة المشغل الاقتصادي المعتمد إلى المتابعة والرصد. علاوة على ذلك ، مع الأخذ في الاعتبار أن فترة الترخيص للمشغل غير محددة ، فلابد من متابعة ورصد وتقييم المعايير والشروط لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بصفة مستمرة .

وتبرز أيضاً أهمية عملية المراقبة والمتابعة من خلال منح الجمارك فهم أكثر عمق فيما يخص اعمال المشغل الاقتصادي المعتمد، مما قد يتتيح الفرصة لأبداء النصائح للمشغل بشأن الإجراءات الجمركية والقوانين واللوائح الجمركية بشكل عام.

وبالتالي ، من المهم للسلطة الجمركية المختصة ضمان تطوير نظام لمتابعة التزام المشغل لشروط ومعايير منح الصفة كما يجب تسجيل أية تدابير رقابية تتبعها الجمارك.

وعلى الرغم من أن التشريع لا يحدد نموذج محدد للمتابعة والمراقبة بشكل عام، فإن أنساب طريقة هي أن تضع السلطة الجمركية المختصة خطة للمتابعة ويمكن أن تلخص هذه الخطة جميع نتائج إعادة التقييم، وتقترح، عند الحاجة، إجراءات تصحيحية (حتى لو ظل المشغل حراً في إيجاد حل مختلف عن التدبير المقترن).

ت تكون عملية المراقبة والمتابعة للمشغل الاقتصادي المعتمد من قبل الجمارك من ما يلي:

- التأكد من أن أية إجراءات تصحيحية سوف تطبق بشكل صحيح وفعال من قبل المشغل
- متابعة عمليات المشغل الاقتصادي المعتمد، لمتابعة المخاطر الحالية ومنع ظهور مخاطر جديدة.

بغض النظر عن الطريقة التي تقرر بها الجمارك تنظيم عملية المراقبة والمتابعة، سواء كخطوة منفصلة أو كجزء من التقرير النهائي، لابد من الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- نتائج إعادة التقييم - لابد أن تقوم المراقبة والمتابعة في المقام الأول على أساس بروفائل المخاطر للمشغل حسب لجنة إعادة التقييم، بما في ذلك أي تدابير يوصي المشغل بتطبيقها ؛
- إشارات الإنذار المبكر - مما سبق يتضح أن المشغل الاقتصادي المعتمد ملزم قانوناً بإبلاغ الجمارك بأي تغييرات هامة؛ فمن الممكن أن تؤدي التغييرات التي حدثت للمشغل الاقتصادي إلى قيام السلطات الجمركية بالبُت في ضرورة إعادة التقييم ولذلك فمن المهم أن يكون لدى المشغل الاقتصادي المعتمد فهم واضح لالتزاماته وطريقة إبلاغ أي تغييرات إلى الجمارك.

من الضروري أن يتم اتاحة إمكانية التحقق باستمرار للجمارك من أن المشغل لا يزال يدير أعماله كما يتم المتابعة بشأن المخاطر وأية تغييرات (هل هناك أي مخاطر جديدة؟ هل لا تزال نوعية التنظيم الإداري ونظام الرقابة الداخلية جيدة كما كانت خلال فترة التحقق؟).

متابعة ورصد المخاطر. يجب تقييم المخاطر الجديدة أو الحالات الجديدة من خلال الرصد والمتابعة. وإذا ما أفضى أحد عناصر التقييم إلى استنتاج يفيد أن المشغل لا يعالج المخاطر المحددة أو لم يعد يعالجها بشكل كاف، تقوم الجمارك بإبلاغ المشغل بذلك الاستنتاج. ويجب على المشغل عندئذ أن يتخذ إجراءات تصحيحية. ومن واجب الجمارك مرة أخرى تقييم إجراءات التصحيح هذه. يمكن أن يؤدي هذا أيضاً إلى استنتاج أنه يجب إعادة تقييم واحد أو أكثر من المعايير والشروط، أو أنه يجب تعليق صفة الـ AEO أو إلغاؤها على الفور.

يجب أن تستند أنشطة الرصد والمتابعة التي سيتم التخطيط لها إلى تحليل المخاطر الذي يتم إجراءه في المراحل المختلفة (الفحص قبل منح الصفة ، وإدارة منح الصفة ، وما إلى ذلك). هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر عليها وهي:

-**نوع الصفة الممنوحة** - في حين أن رصد بعض المعايير، مثل الملاعة المالية المناسبة، يمكن أن يكون قائماً على الأعمال داخل المكتب، فإن رصد معيار الأمان والسلامة بالنسبة لـ AEOs يجب أن يتطلب عادة زيارة ميدانية.

-**مدى استقرار المشغل الاقتصادي**- سواء كان هناك تغييرات متابعة في السوق، العمالة، أنظمة العمل.... الخ.

-**حجم الاعمال وعدد المواقع الخاصة بالمشغل**

-**دور المشغل في سلسلة الإمداد الدولية**- سواء كان يتعامل مباشرة مع البضائع أو سواء كان وكيل جمركي.

-**مدى قوة الرقابة الداخلية وما إذا كان يستعين في عملياته بمصادر خارجية.**

-**ما إذا كانت هناك أي إجراءات متابعة أو إجراءات تصحيحية طفيفة للعمليات أو الإجراءات قد أوصي بها أثناء المراجعة والتدقيق للمشغل.**

وبناء على ذلك، يختلف تتبع وطبيعة أنشطة إعادة التقييم تبعاً لتقنيات المعلومات والاتصالات المعنية وما يرتبط بها من مخاطر. ومع ذلك، وبالنظر إلى الطبيعة المحددة لمعايير الأمان والسلامة، يوصى بزيارة ميدانية لمقر المشغل لـ AEOs مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة سنوات.

ويولى اهتمام خاص أيضاً للحالات التي يكون فيها المشغل الاقتصادي الذي يمنح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد قد بدء عمله خلال مدة تقل عن ثلاثة سنوات. وفي هذه الحالة ، يمكن للجمارك القيام برصد دقيق للمشغل خلال السنة الأولى بعد منح الصفة.

من المهم أيضاً الأخذ في الاعتبار أن وضع خطة إعادة التقييم، وخاصة أي زيارات في منشآت المشغل، يجب أن تتم في سياق أنشطته الجمركية الشاملة. ويجب على الجمارك أن تنسق وتراعي أي أنشطة أخرى عند التدقيق والمراجعة / الرصد لهذا المشغل الاقتصادي بالذات. حيث يجب تجنب ازدواجية الفحص قدر الإمكان.

يمكن أن تسفر أنشطة إعادة التقييم عن إجراءات محددة تتلخصها الجمارك، كما يجب توثيق هذه الإجراءات المحددة. ويمكن أن تتخذ المستندات، على سبيل المثال، الأشكال التالية:

- تحديد في خطة إعادة التقييم.
- تقرير المراجعة والتدقيق.
- الاستنتاجات التي تمت من قبل فريق إعادة التقييم.

يجب أن تشير هذه المستندات إلى المعايير التي تم فحصها ونتائج الفحص.

ثالثا - إعادة التقييم

تنطلب المادة ٣٤٧ من اللائحة التنفيذية أن تعيد السلطات الجمركية تقييم ما إذا كان حامل صفة المشغل الاقتصادي المعتمد يستمر في الامتثال لشروط ومعايير المشغل الاقتصادي المعتمد عند الضرورة نتيجة للمراقبة التي تتم اعتماداً على سبب إعادة التقييم ، يمكن أن يؤدي إلى إعادة فحص كاملة أو جزئية لمعايير أو شروط ملموسة.

- إعادة التقييم بسبب المعلومات المقدمة من الجمارك أو من قبل سلطات أخرى ذات الصلة نقطة البداية لاتخاذ قرار إعادة التقييم هي أن هناك مؤشراً معقولاً على أن المعايير لم تعد مستوفية من قبل المشغل الاقتصادي المعتمد. قد ينشأ هذا المؤشر من مواقف مختلفة - نتيجة للمراقبة التي قامت بها الجمارك ؛ نتيجة عمليات المراقبة الأخرى التي تقوم بها الجمارك أو الجهات الحكومية ذات الصلة ؛ تغييرات كبيرة في نشاط المشغل الاقتصادي المعتمد وما إلى ذلك. وفقاً للإدارة المختصة لكي يقرر في كل حالة بعينها ما إذا كانت إعادة تقييم جميع الشروط والمعايير ضرورية أو ما إذا كان ينبغي فقط إعادة تقييم الشرط أو المعايير ذات الصلة التي يوجد بشأنها ما يشير إلى عدم الالتزام. من الممكن دائماً اكتشاف أنه حتى أثناء إعادة تقييم أحد المعايير ، يجب أيضاً التحقق من المعايير الأخرى. على الرغم من أن إعادة التقييم التي يتعين القيام بها قد تختلف بشكل عام من حالة إلى أخرى ، إلا أنه ينبغي مراعاة العناصر المشتركة التالية:

(أ) نطاق إعادة التقييم - المعايير والشروط التي يجب التتحقق منها أو التتحقق منها مع مراعاة أسباب بدء إعادة التقييم.

(ب) طريقة إعادة التقييم - الفحص المستند فقط أو الاقتران مع زيارة للموقع عند الحاجة لإعادة تقييم المعايير المحددة؛

(ج) الحد الزمني - لا يوجد حد زمني محدد لإجراء إعادة التقييم. ومع ذلك، يجب تحديده اعتماداً على عدد المعايير التي يتعين التحقق منها، وما إذا كان من المتوقع القيام بزيارة للموقع، وعادة لا ينبغي أن تتجاوز نفس الحدود الزمنية لقرار المشغل الاقتصادي المعتمد.

(د) تقرير إعادة التقييم - من حيث التقارير والوثائق ينبغي تطبيق نهج مماثل للتحقق. ومن المهم أن ينعكس الإجراء اللاحق المقترن في التقرير، أي التعليق والإلغاء والتدابير التي يتعين اتخاذها والمواعيد النهائية.

رابعاً - تعديل قرار منح الصفة

وفقاً للمادة ٣٤٧ من اللائحة التنفيذية ، يجب إلغاء أو تعديل اعتماد المشغل الاقتصادي المعتمد في حالة عدم استيفاء شرط أو أكثر من شروط اتخاذ هذا القرار أو لم يعد مستوفياً أو بناء على طلب من المشغل الاقتصادي المعتمد.

يتم تناول الإلغاء في سياق المشغل الاقتصادي المعتمد بالتفصيل في إطار الفصل ٧.٥ من هذا الدليل. في سياق المشغل الاقتصادي المعتمد ، من الأمثلة المحتملة للتعديلات التغييرات في الاسم أو العنوان. في بعض الحالات، لا يمكن إجراء هذه التعديلات إلا بعد إعادة تقييم استيفاء المعايير (على سبيل المثال، أماكن جديدة في حالة القائمة الذهبية).

بالإضافة إلى ذلك ، تجدر الإشارة إلى أنه يتعين على مقدم الطلب إبلاغ أي تغييرات تتعلق بطلب الانضمام إلى الإدارة المعنية التي يجب عليها إخطار الإدارة المختصة.

خامساً - تعليق الصفة

تعليق حالة المشغل الاقتصادي المعتمد يعني أن صفة الاعتماد الممنوحة غير سارية خلال فترة محددة

وفقاً للمادة ٣٤٨ من اللائحة التنفيذية. يتم تعليق صفة المشغل الاقتصادي المعتمد مؤقتاً في الأحوال الآتية:

أ- الأخلاقي بمثابة أو أكثر من معايير اعتماد صفة المشغل الاقتصادي المعتمد.

ب- امتناع المشغل الاقتصادي المعتمد عن تقديم أية بيانات أو مستندات تطلبها لجنة المراجعة (التدقيق)، أو لجنة إعادة التقييم، أو المنسق الجمركي (مدير الحساب) بالإدارات المختصة ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بالمصلحة بشأن عمليات التدقيق والتقييم ومتابعة النشاط أو ثبوت عدم تجاوبه أثناء مباشرة هذه الاعمال.

ج- تقديم المشغل الاقتصادي المعتمد طلب تعليق لصفة لعدم قدرته على الوفاء بالالتزامات ومعايير منح الصفة بشرط ألا تزيد مدة التعليق في هذه الحالة عن ثلاثة أشهر.

د- تحرير محضر ضبط جمركي ضد المشغل الاقتصادي المعتمد، وذلك لحين التصالح- حال توفر شروطه - أو صدور حكم قضائي بالبراءة.

هـ- اتهام المشغل الاقتصادي المعتمد في جريمة تهدد أمن وسلامة المجتمع.

و- اتهام رئيس مجلس إدارة الشركة أو مسؤول الجمارك بالشركة لارتكاب جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

ز- إجراء أي تغيير في الشكل القانوني أو كيان المشغل الاقتصادي المعتمد أو تغيير من يمثله أو مجلس ادارته أو قياداته أو العنوان أو النشاط أو أية بيانات أخرى مدرجة في طلب الاعتماد دون إخطار الإدارة المختصة بتنفيذ البرنامج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إجراء التغيير.

وتصدر اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٤٥ من اللائحة التنفيذية قراراً مسبباً بتعليق صفة المشغل الاقتصادي المعتمد متضمناً مدة التعليق وفقاً لنظم إدارة المخاطر، ويسري قرار التعليق من تاريخ إخطار المشغل الاقتصادي المعتمد بالقرار.

ويكون إخطار المشغل الاقتصادي المعتمد بقرار تعليق صفتة مؤقتاً بموجب خطاب موصي عليه بعلم الوصول لأو بالبريد الإلكتروني.

ويتم إعادة تفعيل صفة المشغل الاقتصادي المعتمد بعد تحقق اللجنة من إزالة أسباب تعليق الصفة، فإذا انقضت مدة التعليق المؤقت دون قيام الشركة بمعالجة تلك الأسباب، يتم إنذار الشركة رسميًّا بخطاب موصي عليه بعلم الوصول أو البريد الإلكتروني بالغاء الصفة وذلك خلال مدة اقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار.

خلال فترة التعليق ، يجب ألا يتمكن المشغل الاقتصادي المعتمد من التمتع بالمزايا التي توفرها الصفة. يمكن أن يكون التعليق نتيجة محتملة للفحص الذي يتم إجراؤه أثناء مراقبة التزام المشغل الاقتصادي المعتمد أو إعادة التقييم حيث تم اكتشاف أوجه قصور خطيرة مما يعني أن حامل الصفة ، من منظور المخاطر ، لا يمكن أن يكون له الصفة في ظل الظروف الحالية.

قبل قرار التعليق، يجب على الإدارة المختصة إخطار المشغل الاقتصادي المعتمد بالنتائج والتقييمات التي تم إجراؤها وحقيقة أنه وفقاً للتقييم قد تؤدي إلى تعليق الترخيص إذا لم يتم تصحيح الوضع. يتم منح المشغل الاقتصادي المعتمد الحق في الاستئناف إليه وربما تصحيح الوضع.

في حال جاءت مبادرة تعليق الحالة من حامل الصفة غير قادر مؤقتاً على تلبية أي من معايير المشغل الاقتصادي المعتمد، يجب على المشغل الاقتصادي المعتمد تقديم سبب الطلب وعند الحاجة، اقتراح خطة عمل توضح التدابير الواجب اتخاذها والإطار الزمني المتوقع.

عندما يتم إلغاء سبب التعليق ، يجب إعادة تفعيل الصفة. إذا لم يكن الأمر كذلك ، يتعين على الإدارة المختصة النظر فيما إذا كان ينبغي إلغاء الصفة.

سادسا - الغاء الصفة (الشطب)

وفقاً لل المادة ٣٤٩ من اللائحة التنفيذية ، يتم الغاء صفة المشغل الاقتصادي المعتمد في الاحوال الآتية:

أ- الاخلال الجوهري أو الجسيم بمعايير الاعتماد بالبرنامج.

ب- صدور حكم قضائي بالادانة في جريمة تهريب جمركي أو في جريمة تهدد أمن وسلامة المجتمع

ج- إفلاس المشغل الاقتصادي المعتمد وانهاء نشاطه وتصفيته أو ادماجه في كيان آخر.

د- انقضاء مدة التعليق المؤقت دون ازالة اسباب المخالفة او المخالفات أو تصحيح وتوفيق الاوضاع

التي تم تعليق الصفة بسببها.

٥- انقضاء مدة التعليق المؤقت بناء على طلب المشغل الاقتصادي المعتمد – بحد أقصى ثلاثة شهور

– دون التزامه بمعايير الاعتماد.

و- صدور حكم نهائي بإدانة رئيس مجلس إدارة الشركة أو مسئول الجمارك بالشركة بارتكاب جريمة مخلة بالشرف والامانة.

ز- تقديم طلب رسمي من الشغل الاقتصادي المعتمد بالغاء اعتماده بالبرنامج.

ويصدر رئيس البرنامج – بعد موافقة اللجنة قراراً مسبباً بالغاء الاعتماد. ويتولى البرنامج اخطار المشغل الاقتصادي المعتمد بقرار الالغاء بموجب خطاب موصي عليه بعلم الوصول أو البريد الالكتروني. ويجوز للمشغل الاقتصادي المعتمد الذي الغيت صفتة طلب اعادة الاعتماد في البرنامج بعد ثلاثة سنوات من تاريخ الغاء اعتماده وذلك دون الاخلال باحكام المادة (٣٤٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك.

"باب السادس"

الاعتراف المتبادل

تركز المعلومات التالية على الخلفية العامة وعملية اتفاقيات الاعتراف المتبادل وتنفيذها.

الفصل الأول

اتفاقيات الاعتراف المتبادل

أولاً : التعريف

يقصد باتفاق الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد الاتفاق او الترتيبات التي يتم ابرامها في اطار ثنائي او متعدد الاطراف او اقليمي يتم من خلاله الاتفاق بين تلك الاطراف على المزايا المشتركة التي يتم منحها للمشغلين المعتمدين لديهم وكذلك تحديد آلية تبادل المعلومات .

تعد اتفاقيات الاعتراف المتبادل مهمة واساسية في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد والتي يتم ابرامها بين الادارات الجمركية بالدول الاعضاء في تلك الاتفاقيات .

• يوافق على تقديم تسهيلات كبيرة وقابلة للمقارنة ، وحيثما أمكن ، متبادلة للمشغل الاقتصادي المعتمد المعترف به بشكل متبادل .

تشمل مزايا الاعتراف المتبادل ، من بين أمور أخرى ، ما يلي:

• تخفيض الرقابة وفقا لنظم المخاطر - حيث يعترف كلا البرنامجين بما يسمى بالشريك التجاري "شريك الاعمال" ويستخدم هذا المبدأ كعامل لتقييم المخاطر في أنظمة الاستهداف الآلي حيث كلما زاد عدد الاطرف المعتمدين داخل سلسلة الامداد للشحنة كلما انخفضت مستويات المخاطر بالنسبة لتلك السلسلة .

• منظور إدارة المخاطر - يمكن لإدارة الجمارك تحديد المتعاملين الموثوق بهم وتركيز الرقابة على شحنات المتعاملين غير المعروفين / غير الموثوق بهم .

ثانياً - الخطوات العملية نحو الاعتراف المتبادل

بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، فإن الخطوات التالية ضرورية لتحقيق الاعتراف المتبادل :

- ابرام خطة عمل وخارطة طريق للمفاوضات
- الالتزام الرسمي بالاعتراف المتبادل
- مقارنة التشريعات
- تقييم تنفيذ البرامج المعنية وتبادل أفضل الممارسات بما في ذلك الزيارات الميدانية لكلا الجانبين - توصيات حول كيفية إجراء زيارات المراقبة / الفحص
- نص إتفاقية الإعتراف المتبادل :

ويتضمن نص اتفاق الاعتراف المتبادل عادة الأجزاء الأساسية التالية: توافق برنامجي المشغل الاقتصادي المعتمد معا وكذلك مع الاطار SAFE ، ويعدد الفوائد المتبادلة التي يتعين منحها، بأكبر قدر ممكن من الدقة. يحتوي على البيانات التي تخضع لقواعد التبادل التقائي للبيانات وحماية البيانات. وعلاوة على ذلك، فإنه يتضمن قواعد إجرائية، بما في ذلك قواعد بشأن تعليق الاستحقاقات من جانب واحد.

نظام تبادل البيانات الإلكتروني

ثالثا - التنفيذ والمتابعة بعد توقيع اتفاق الاعتراف المتبادل

إن تطوير ونشر آلية تبادل البيانات الآلية أمر ضروري لتنفيذ اتفاق الاعتراف المتبادل. بمعنى آخر ، لا يمكن أن يبدأ تنفيذ إتفاقية الاعتراف المتبادل إلا بعد تشغيل آلية تبادل البيانات يتم اعداد مذكرة توضيحية بين الطرفين تقع بعد ابرام الاتفاق تتضمن تفاصيل تبادل المعلومات اضافة الى ايساحات خاصة ببنود الاتفاق ، كما يتم تبادل قوائم بيانات المشغلين الاقتصاديين المعتمدين تتضمن الرقم التعريفي للمشغل "المتعامل "TIN" الذي يحتوي على كود دولة اصدار الرقم التعريفي "ICA" ، بالنسبة للجمارك المصرية يتكون الرقم التعريفي للتاجر "المتعامل" من رقم التسجيل الضريبي وعلى يساره كود الدولة المصدرة للرقم كما يلي :

E	G	1	2	3	4	5	6	7	8	9
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

وبمجرد الانتهاء من اتفاق الاعتراف المتبادل، يستمر الحوار مع البلد الشريك. وهناك تبادل متكرر للمعلومات بشأن التطورات الأخيرة، بما في ذلك التعاون في حالات التعليق الانفرادي لاستحقاقات اتفاقات الاعتراف المتبادل. وتشمل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الاعتراف المتبادل التوعية المشتركة بالتجارة في المؤتمرات والحلقات الدراسية وتطورات الأسئلة الشائعة المشتركة التي تشرح الجوانب التقنية لاتفاق الاعتراف المتبادل.

من أجل التأكد من أن كلا الجانبين يحافظان على معاييرهما فيما يتعلق بإجراءات المشغل الاقتصادي المعتمد ، يوصى بشدة بإجراء زيارات مراقبة منتظمة من كلا الجانبين.

رابعا - فوائد الاعتراف المتبادل المقترحة لأعضاء برامج المشغل الاقتصادي المعتمد

تقترح جمهورية مصر العربية فوائد إتفاقية الاعتراف المتبادل المذكورة أدناه لشركائها في الإتفاقية. ولا ترد جميع هذه الفوائد في قرارات الاعتراف المتبادل الحالية. ومع ذلك، تعتمد جمهورية مصر العربية تحدث تلك القرارات لتشمل جميع تلك المزايا. وترد الفوائد الملموسة في الانفاقات الفردية.

- (أ) تقليل الرقابة المتعلقة بالأمن والسلامة: تأخذ كل سلطة جمركية صفة عضو البرنامج المرخص له من قبل السلطة الجمركية الأخرى في الاعتبار بشكل إيجابي في تقييمها للمخاطر للحد من عمليات الفحص أو الرقابة وفي التدابير الأخرى المتعلقة بالأمن والسلامة.
- (ب) الاعتراف بالشركاء التجاريين أثناء عملية تقديم الطلب: تأخذ كل سلطة جمركية في الاعتبار صفة عضو البرنامج المرخص له من قبل السلطة الجمركية الأخرى بهدف معاملة عضو البرنامج كشريك آمن عند تقييم متطلبات شركاء الأعمال لمقدمي الطلبات بموجب برنامجها الخاص.
- (ج) أولوية المعاملة عند التخلص الجمركي: تأخذ كل سلطة جمركية في الاعتبار صفة عضو البرنامج المرخص له من قبل السلطة الجمركية الأخرى عند ضمان المعاملة ذات الأولوية والتعجيل في المعالجة والإجراءات الشكلية البسيطة والتعجيل في الإفراج عن الشحنات التي يشارك فيها عضو البرنامج.
- (د) آلية استمرارية الأعمال: يسعى الطرفان إلى الاتفاق على آلية مشتركة لاستمرارية الأعمال فيما بينهما وذلك لمواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في التدفقات التجارية بسبب ارتفاع مستوى التأهب الأمني ، إغلاق الحدود و / أو الكوارث الطبيعية ، وحالات الطوارئ الخطرة أو الحوادث الكبri ، فإن الأولوية في الإفراج والتي تتعلق بالمزايا التي يتم منحها للمشغلين المنضمين إلى البرنامج من شأنها تسهيل وتسريع الإفراج عن البضائع قدر الإمكان.
- (هـ) المزايا المستقبلية لل MRA: تعمل مصلحة الجمارك والمجتمع التجاري معاً بشكل وثيق لتحديد وتطوير المزايا الإضافية المحتملة للمشغلين في ظل اتفاقيات الاعتراف المتبدال من أجل تعزيز البرنامج بشكل أكبر.

خامساً: تنفيذ اتفاقيات الاعتراف المتبدال – كيف يمكن الاستفادة من هذه الاتفاقيات؟

عندما تقدم شركة للحصول على صفة AEOs أو AEocs أو AEocs الشامل ولديها شركاء تجاريون يحملون صفة AEocs أو AEocs في دولة أخرى أو تكتل ، ويعتبر هؤلاء الشركاء في الأعمال التجارية آمنين فانه للاستفادة من «الاعتراف بالشركاء التجاريين أثناء عملية التقديم للحصول على الصفة» يجب على مقدم طلب الاعتماد الذي لديه شريك تجاري " مصدر او مستورد او ناقل او مستخلص ..." يكون معتمد في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بجمارك أحدي الدول او التكتلات التي تكون مصر قد وقعت معها اتفاقية اعتراف متبدال ان يذكر (الاسم وعنوان ورقم AEO والرقم التعريفي لهذا الشريك في دولته) ضمن طلب الاعتماد

للاستفادة من "عدد أقل من الضوابط المتعلقة بالأمن والسلامة والمعاملة ذات الأولوية في الإفراج الجمركي" في إطار اتفاقيات الاعتراف المتبدال ، يجب على المشغل الاقتصادي المعتمد إرسال رقمه الضريبي إلى شريكه التجاري في الدولة الشريكة في الاتفاقية. ويقوم الشريك التجاري بإدخال الرقم الضريبي في الإقرار الجمركي للاستيراد إلى الدولة الشريكة في الاتفاقية

سادساً: تعليق المزايا من جانب واحد

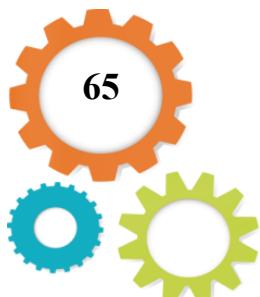
بموجب اتفاقية الاعتراف المتبادل ، لا يمكن استبعاد قيام أحد البلدان الشريكة أكتشاف حالة تتعلق بالأمن تورطت فيها شركات AEO للطرف الآخر (على سبيل المثال ، ضبطية مخدرات من حاوية لشركة منضمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد) وبالنسبة لهذه الحالات، تحتوي اتفاقيات الاعتراف المتبادل ذات الصلة على النصوص القانونية في تلك الاتفاقيات او ملحقاتها لكلا الجانبين لتنظيم تعليق مزايا شركات AEO المعنية .

N

C

T

I



"الباب السابع"

**نماذج البرنامج (يرجي الدخول على صفحة برنامج المشغل الاقتصادي
المعتمد على الموقع الرسمي لمصلحة الجمارك على شبكة الانترنت)**

ملحق (١) نموذج طلب الانضمام

ملحق (٢) نموذج استبيان التقييم الذاتي SAQ

ملحق (٣) الدليل التوضيحي لاستيفاء استبيان التقييم الذاتي

ملحق (٤) شروط استيفاء المعايير العامة للاعتماد

N

C

T

I



**** الخاتمة ****

ها نحن قد وصلنا إلى ختام شرحنا والذي نرجوا أن تكون قد وفينا في جعله غني بالأفكار شامل للعناصر الخاصة بالمشغل الاقتصادي المعتمد، فقد بذلنا به كل ما نستطيع من جهد ولا يسعني سوى أن نقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهدي لو لا أن هدانا الله

N
C
T
I

